المجلة الدولية

للرقابة المالية الحكومية

www.intosaijournal.org

ربيع 2021

في هذا العدد

4 **المقال الافتتاحي**

8 **رسالة من المجلة**

9 **أخبار موجزة**

23 **مقالات العدد**

- استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة: دراسة الأسباب الجذرية للتناقض في إسرائيل
- الجهاز الأعلى للرقابة الفيتنامي يتجه نحو الاستقلال المستدام

29 **أخبار الإنتوساي**

37 **تسليط الضوء على بناء القدرات**

40 **تسليط الضوء على العلوم والتكنولوجيا**

موضوع مقالة العدد: الاستقلالية

المجلة الدولية
للرقابة المالية الحكومية
ربيع 2021 - المجلد 48 - العدد 2

باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(الإنتوساي)، تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بشكل ربع سنوي وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية وكذا الإسبانية. تعتبر هذه المجلة هي الصحيفة الرسمية للمنظمة، وهي مجلة تهدف بشكل خاص لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. إن ما تتضمنه المجلة من آراء وقناعات تمثل وجهات نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

كما يسر فريق التحرير دعوتكم لتقديم مساهماتكم من مقالات وتقارير خاصة ومواد إخبارية، وذلك من خلال إرسالها إلى مكاتب التحرير لدى مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
7814 G Street N.W. Room 441
20548 .Washington D.C
.U.S.A
البريد الإلكتروني: intosaijournal@gao·gov

صفحة الإنترنت:
http://intosaijournal.org/our-submissions/journal-/submission

ونظرا للدور الذي تقوم به المجلة ولكونها وسيلة تعليمية، فإن المقالات التي تحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تتناول جوانب عملية بشأن الرقابة المالية على القطاع العام، والتي تتضمن دراسات الحالات التطبيقية أو الأفكار ذات الصلة بمنهجيات التدقيق الحديثة أو كل ما يتعلق بالبرامج التدريبية المتخصصة في مجال الرقابة المالية. هذا ونعتذر عن قبول أي مقالات ترتكز على الجوانب النظرية، كما يمكنكم الاطلاع على إرشادات التقديم عبر الرابط الإلكتروني أدناه:

·/http://intosaijournal.org/our-submissions

توزع النسخة الإلكترونية من المجلة مجاناً على كافة الأجهزة الأعضاء بمنظمة الإنتوساي وغيرها من الجهات المعنية، كما يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الرسمي للمجلة: ·www intosaijournal.org ، أو موقع المنظمة: ·www·intosai org وعن طريق التواصل مع المجلة عبر بريدها الإلكتروني: ·intosaijournal@gao·gov

هيئة التحرير
مارجرت كراكر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا
كيرين هوجان، المدقق العام، كندا
نجيب القطاري، رئيس دائرة الحسابات، تونس
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
د.إلفيس أموروسو ، المراقب العام لفنزويلا

نائب الرئيس
مايكل هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير
هيذر سانتوس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر المساعد
لوريل فولودير (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة والعمليات
بيتر نوبس (الولايات المتحدة الأمريكية)
مايكل هسكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون
أمانة منظمة الأفروساي
أمانة منظمة الأرابوساي
أمانة منظمة الأسوساي
أمانة منظمة الكاروساي
أمانة منظمة اليوروساي
أمانة منظمة الأولاسفس
أمانة منظمة الباساي
الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي
مكتب المدقق العام، كندا
مكتب المدقق العام، تونس
مكتب المدقق العام، فنزويلا
مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية

من مرحلة التوعية إلى اتخاذ الإجراءات الملموسة: المبادرات التي تطلقها مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) تستهدف دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

بقلم: *إينار جوريسين، المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)*

لا يخفى علينا جميعاً أن جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد خلّفت آثار مدمرة وغير مسبوقة، وهو الأمر الذي ترك الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من مختلف الأقاليم أمام حاجة ملحة لتكون أكثر نشاطاً ومرونة وشفافية، وبالتالي فقد كان لزاماً عليها أن تعيد النظر في توقيت ونطاق أعمالها الرقابية ووضوح رؤيتها.

لقد تسببت هذه الحالة بزيادة تعقيد الأمور، ولاسيما فيما يتعلق بقدرة الجهاز الرقابي على العمل باستقلالية عن حكومته. وفي حين تمكنت العديد من الأجهزة العليا للرقابة من التحكم بزمام الأمور والمساهمة بفعالية في تحقيق مبدأ المساءلة خلال هذه الأزمة إلا أن البعض الآخر من تلك الأجهزة وجدت استقلاليتها قد تدهورت.

ولا تعتبر هذه الظاهرة الأولى من نوعها، فقد أظهر التقرير التقييمي العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الصادر عن منظمة الإنتوساي/ مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) في عام 2017 أنه وعلى الرغم من وجود بعض التقدم في الركائز الثمانية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلا أن هنالك عناصر رئيسية مازالت معرضة الخطر، وقد لوحظ في العديد من الأجهزة العليا للرقابة أن استقلاليتها المالية باتت مدعاة للقلق. بالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري وبشكل خاص تأمين الحماية القانونية لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة في بعض أقاليم الإنتوساي لحمايتهم من التنحية عن مناصبهم، وقد أبلغت الكثير من الأجهزة العليا للرقابة أنها تواجه قيوداً فيما يتعلق بنشر تقاريرها وإتاحتها للعامة، كما أشارت إلى الحاجة لتعزيز المتابعة التشريعية للتوصيات.

لقد شعرنا في ظل هذه الاتجاهات المثيرة للقلق أنه ما زال أمامنا الكثير، فعلينا أن ننتقل من مرحلة التوعية إلى تقديم الدعم الجاد والملموس إلى الأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال. وفي إطار ما نعقده من أعمال هامة في مجال تعزيز أنشطة الاستقلالية التي تطلقها مبادرة الإنتوساي للتنمية فقد قمنا بتوسيع نطاق فريق الاستقلالية ليشمل 3 أعضاء بعد أن كان محصوراً بعضو واحد فقط، كما بدأنا بالعمل على تنفيذ عدة مبادرات جديدة في هذا المجال الحيوي، إلى جانب تعزيز المبادرات القائمة.

الاستناد إلى الأساسات المتينة التي وضعتها منظمة الإنتوساي مع شركاء التنمية

تستند أعمال الدعم التي تقدمها مبادرة الإنتوساي للتنمية في مجال استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على قدر كبير من الأعمال التي تعقدها منظمة الإنتوساي ومجتمع المانحين على مر السنين، ويمثل إعلان ليما الخاص بمبادئ التدقيق (INTOSAI P – 1) وإعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI P-10) كليهما أساساً متيناً من الأساسات التي يجب أن ترتكز عليها كافة الجهود المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة، كما يعد هذان الإصداران بمثابة العمود الفقري للقرارين رقم (A 66/209) و(A 69/228) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تأكيداً على أن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تعد هدفاً مشتركاً لدى كل من منظمة الإنتوساي ومجتمع المانحين، فقد جاء هذا الهدف في صدارة الأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة

للأعوام 2020-2030.

اتباع نهجاً أكثر جرأة نحو تحقيق استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

قال السيد/أولا هويم- نائب المدير العام لمبادرة الإنتوساي للتنمية: «في عام 2018 كانت المرة الأولى التي قررنا فيها أننا بحاجة للقيام بالمزيد من الأعمال، وذلك حين بدأنا بمراجعة محفظتنا وبعد استشارة الأطراف ذات العلاقة في إطار عملية تطوير خطتنا الاستراتيجية للأعوام 2019-2024»، كما أضاف قائلاً: « لقد نتجت عن هذه العملية رسالة واضحة، وهي أننا بحاجة إلى تكثيف جهودنا في مجال استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ومواءمة طموحاتنا مع حجم التحديات والتوقعات القادمة من مختلف الجوانب، وقد تساءلنا فيما بعد كيف يمكننا القيام بذلك!».

ونظراً لتزايد الوعي بشأن هذا الأمر والتركيز عليه مجدداً، فقد قررت مبادرة الإنتوساي للتنمية اتباع نهجاً فورياً ومستهدفاً لتقديم الدعم في مجال استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على الصعيد العالمي، وبذلك فقد وضعت نهجاً ذا ثلاث محاور لمساندة الدعم العالمي لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة، حيث تضمنت هذه المحاور ما يلي:

- الاستفادة من المنصة الاستراتيجية التي يقدمها تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة.
- الاستجابة للأخطار الناشئة التي تهدد الاستقلالية.
- إنشاء مركزاً للمعارف يعنى بتقديم المساعدة حول تحليل الاتجاهات ونشر البيانات فيما يتعلق باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

الاستفادة من أوجه التعاون التي تربط شركاء التنمية مع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

قامت مبادرة الإنتوساي للتنمية بإعداد مجموعة المواد المرجعية الخاصة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وذلك رغبة منها في الاستجابة لمتطلبات شركاء التنمية بتقديم المساعدة لهم في توعية موظفيهم العاملين داخل الدولة وبناء معارفهم حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة. لقد تم إعداد هذا الدليل المرجعي السريع باللغات الأربع المعتمدة لأعمال مبادرة الإنتوساي للتنمية (اللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية)، والذي بدوره يعمل على مساعدة العاملين لدى الجهات المانحة على الوصول لفهم أفضل حول ما تواجهه الأجهزة العليا للرقابة من تحديات في الحصول على استقلاليتها والمحافظة عليها والدعوة بفعالية لتحقيق استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، وسوف يتم الاستعانة بهذا الدليل أيضاً في تدريب الأطراف المعنية.

وعلى صعيد مبادرة أخرى جديدة تقودها أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية (SECO)، تقوم مبادرة الإنتوساي للتنمية - وبالتعاون مع غيرها من أعضاء فريق العمل الذي يضم ممثلين من كل من البنك الدولي، وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، والأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي، ومكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، والديوان العام للمحاسبة لدى المملكة العربية السعودية- بتقديم المساعدة في تعيين سفير للنوايا الحسنة لدى تعاون الإنتوساي مع الجهات المانحة يعنى باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، و بدوره سوف يقوم السفير بإيصال الكلمة والتعبير عن قضية الاستقلالية، وسيعمل على إذكاء الوعي خارج نطاق مجتمع التدقيق الخارجي، كما وستتاح له فرصة الاطلاع على السياسات رفيعة المستوى.

> من أجل أن تكون الأجهزة العليا للرقابة ذات مصداقية وفعالية وشفافية ومحاربة الفساد لايوجد هناك عاملاً أكثر أهمية من استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

وجدير بالذكر أن عقد شراكات جديدة والبناء على الشراكات القائمة يشكلان أحد العناصر الهامة في استراتيجية الاستقلالية لدى مبادرة الإنتوساي للتنمية.

تقول السيدة/ مارتي بريسيد، مدير استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وأحد أعضاء الفريق الذين انضموا مؤخراً من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي: «لا بد من ترسيخ موضوع استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في صميم مناقشات السياسات العالمية المتعلقة بالإدارة المالية العامة والنزاهة والمساءلة»، «وعلينا العمل على رفع مستوى الوعي بشأن هذه المسألة خارج نطاق مجتمع الإنتوساي، ولا بد من الاستفادة من وجهات نظر ورؤى كل من الأجهزة متعددة الأطراف والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمبادرات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة المتعددة، والتي بدورها تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام».

حشد الدعم والمناصرة السريعة وتقديمهما في الوقت المناسب لمساندة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التي تواجه تهديدات أو تحديات فورية

لقد طرأ على نهجنا المتبع نقلة نوعية ثانية تمثلت في تعزيز قدرتنا على التصدي للتهديدات والتحديات المباشرة التي تواجهها استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وذلك من خلال آلية التأييد العاجل لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (SIRAM).

ولا يخفى عليكم أن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة قد تواجهها تحديات بصور مختلفة، منها التعديلات على دستور الدولة،

والتعديلات على قانون التدقيق أو الميزانية، ومحاولات عزل رئيس الجهاز الرقابي، والتأخير في عملية تعيين رئيس الجهاز الرقابي أو التدخل في هذا الشأن، وفي أشد الحالات قد يواجه الجهاز الرقابي مقترح لإبطاله أو خفض مستواه. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه استقلالية الأجهزة العليا للرقابة تحديات أخرى تتمثل في التدخلات السياسية في عملية تعيين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة إلى جانب التدخل في تقارير التدقيق أو حجبها.

لقد تم إعداد آلية (SIRAM) بغرض إتاحة الفرصة أمام كل من مبادرة الإنتوساي للتنمية ومنظمة الإنتوساي وشركاء التنمية وغيرها من الأطراف ذات العلاقة للتعاون فيما بينها حول إيجاد الحلول التي من شأنها مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تأمين استقلاليتها والحفاظ عليها، وترتكز هذه الآلية على أربع مراحل (جمع المعلومات، والتقييم، والاستجابة، والمتابعة).

وعندما تجد مبادرة الإنتوساي للتنمية أي تهديد يمس استقلالية أحد الأجهزة العليا للرقابة أو تتلقى تقريراً بهذا الشأن فإنها تقوم بإجراء مراجعة أولية للتثبت من حقيقة هذا التهديد، وقبل مواصلة عملها يتعين على مبادرة الإنتوساي للتنمية الحصول على موافقة قيادة الجهاز الأعلى للرقابة المعني، وتقوم بعد ذلك مبادرة الإنتوساي للتنمية – وخلال 30 يوماً من إبلاغها بشأن التهديد – بالتعاون مع كل من الجهاز الأعلى للرقابة المعني والأطراف ذات العلاقة لتقديم استجابة للمناصرة بصورة عاجلة وبالاستناد إلى عملية تقييم مستفيضة.

نظراً للزيادة الحادة في الحالات التي تعالجها مبادرة الإنتوساي للتنمية على مدى السنتين الماضيتين وبناءً على التعقيبات الواردة إلينا، فإننا نعتقد بأن آلية (SIRAM) قد تركت أثراً إيجابياً بصورة عامة، كما حازت أحد الاستجابات التي يمكن اتخاذها من خلال آلية (SIRAM) على اهتمام كبير، حيث تناولت إصدار بيانات للإعراب عن القلق، كتلك الخاصة بقبرص وتشاد وغانا ومقدونيا الشمالية والصومال.

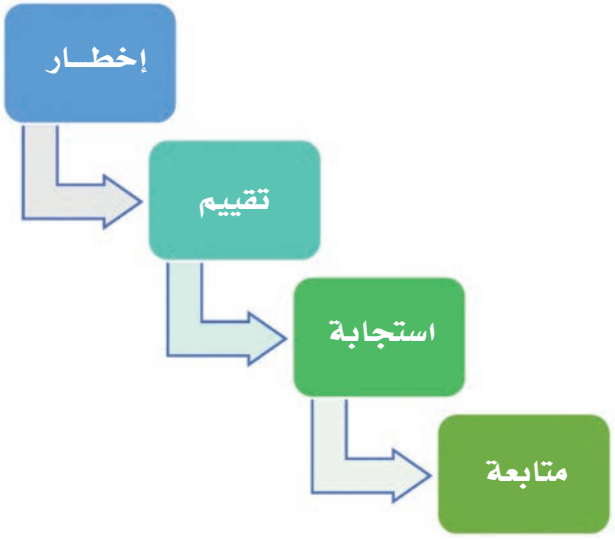

وعلى الرغم من ذلك، فلا تقتصر آلية (SIRAM) على إصدار البيانات فحسب، بل تتضمن استجابات أخرى يمكن الاعتداد بها، منها المهام التي تعقد داخل الدولة بهدف إشراك الأطراف ذات العلاقة وتقديم الدعم في مجال صياغة الأحكام القانونية. ومما يسعدنا بعد اكتمال آلية (SIRAM) أن شركاء التنمية أصبحوا أكثر مشاركة في تنفيذ هذه الآلية، كما زادت قدرتنا على التواصل مع الأطراف ذات العلاقة على الصعيد القطري، ولاسيما عند معالجة أي من تلك الحالات.

إن لآلية (SIRAM) أثر إيجابي، إذ تعمل هذه الآلية على توجيه اهتمام أبرز الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي نحو ضرورة تقديم الدعم لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. ومن الدروس التي تعلمتها مبادرة الإنتوساي للتنمية أنه وعلى الرغم من أن آلية (SIRAM) تعد أداة مناصرة مفيدة للاستجابة للأزمات حال حدوثها، إلا أن هذه الآلية يجب أن تصاحبها جهوداً أطول وأكثر استباقية لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على صعيد مختلف الدول.

إنشاء مركزاً للمعارف يعنى باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

لقد قمنا بتدشين «مركز المواد المرجعية الخاصة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة»، وهو يعد أحد مراكز المعرفة المتاحة عبر شبكة الإنترنت والتي تعمل على تزويد العاملين لدى الأجهزة العليا للرقابة وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني بالإرشادات والمواد بغرض مناصرة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في البلدان التي يعملون بها، حيث يحتوي المركز على مجموعة مرجعية للاستقلالية إلى جانب مجموعة متنوعة من آليات الدعم والتي يمكن الاطلاع عليها بكل سهولة من مختلف أرجاء العالم.

عبّر السيد/ فريدي إيفس نجيمبا- رئيس فريق الاستقلالية في مبادرة الإنتوساي للتنمية وأحد الأطراف الرئيسية في تدشين المركز- عن حماسته حول قدرة المركز على التأثير إيجابياً في مجال الاستقلالية، قائلاً: «سوف يمثل مركز المواد المرجعية الخاصة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أحد بوابات المعلومات والمواد المرجعية التي تخدم كافة الأطراف المهتمة في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة. وإننا نعتقد بأن هذا الأمر لا ينحصر في نطاق الأجهزة العليا للرقابة وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني فحسب، بل قد يمتد ليشمل البرلمانات ووسائل الإعلام أيضاً».

وجدير بالذكر أن المرحلة الثانية من مركز المعارف سوف تركز على إنتاج البحوث الخاصة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة ونشرها، وتتضمن هذه الخطوة استعراضاً للدراسات يجمع مفاهيم استقلالية الأجهزة الرقابية استناداً على وجهات نظر الأكاديميين والممارسين على حد سواء. واستناداً إلى النتائج

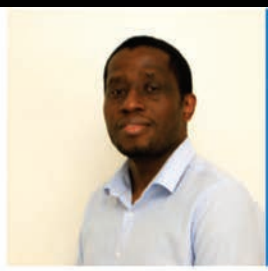

فريدي إيفس نجيمبا

مدير أول فريق الاستقلالية

أولا هويم

نائب المدير العام

إدارة حوكمة الأجهزة العليا للرقابة

بنيامين فوينتيس

مدير فريق الاستقلالية

مارتي بريسيد

مدير فريق الاستقلالية

فريق الاستقلالية لدى مبادرة الإنتوساي للتنمية

الأولية، عقّب السيد/ نجيمبا قائلاً: «من المثير للدهشة أن إعلان ليما مازال الأداة الأكثر تأثيراً في صياغة مفهوم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على الصعيد الأكاديمي، وقد أشار مسح الدراسات كذلك إلى وجود ثورة ونقلة في الدور المتصور للأجهزة العليا للرقابة، حيث أصبحت الأجهزة العليا للرقابة أحد الأطراف الفاعلة والرئيسية في منظومة المساءلة، وذلك بعد أن كان ينظر لنا على أنها مجرد جهات فنية تعمل على التأكد من حسن استغلال الموارد المالية».

وفي المستقبل، سوف تقوم مبادرة الإنتوساي للتنمية بإشراك الأوساط الأكاديمية من مختلف الأقاليم وغيرهم من الشركاء العالميين، وذلك لدراسة الاستقلالية من مختلف المنظورات، ويشمل ذلك الإحصاءات والبحوث الاجتماعية والسياسية. واستناداً لهذا العمل، فإننا نخطط لإعداد أدوات مناصرة ملموسة كدراسات الحالات المتعلقة بجهود المناصرة الفردية التي تبذلها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وفي هذا الصدد فإننا نشجع الأجهزة العليا للرقابة على المشاركة في صياغة جدول أعمال البحوث.

الصورة المرتقبة لأعمال مبادرة الإنتوساي للتنمية في مجال استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

يجري حالياً العمل على تحليل نتائج المسح والتقرير التقييمي العالمي لعام 2020، وحيث أن هذا التقرير سوف يعطينا مؤشراً حول ما إذا كانت التحديات التي تواجهها استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في طور الزيادة أو النقصان، فقد قمنا فعلياً بتحديد بعض الاتجاهات المطلوب استكشافها في المستقبل.

إن تعزيز الشراكات القائمة إلى جانب إشراك أطراف فاعلة جديدة على الصعيد العالمي - ولاسيما الأطراف الأقل إلماماً بمفهوم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأهميتها - سوف تكون أحد المهام الرئيسية التي ستتعهد بها مبادرة الإنتوساي للتنمية، كما وستضع المبادرة نصب أعينها أهدافاً حيوية أخرى، منها السعي لتحقيق أثر أكبر على مستوى الدولة إلى جانب تقديم الدعم لجدول أعمال الإنتوساي فيما يتعلق بالاستقلالية.

يقول السيد/ بنيامين فوينتيس، أحد الأعضاء الجدد في فريق الاستقلالية التابع لمبادرة الإنتوساي للتنمية: «عند تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة يجب مراعاة العوامل السياقية بالإضافة إلى أفضل الممارسات العالمية الواردة في إعلاني ليما والمكسيك»، «ويجب أن ترتكز كافة جهود مبادرة الإنتوساي للتنمية على كلا البعدين بما يجعل منها شريكاً موثوقاً به بأعين الأجهزة العليا للرقابة عند انخراطها في مجال الاستقلالية، كما ويعتبر التحسين المستمر والتبسيط الدائم لأنشطتنا أحد الاتجاهات المطلوب استكشافها».

وبذلك، يجب أولاً العمل على رفع مستوى الوعي بشأن الفوائد والنطاق الفعلي لأدوات مسارات عمل الاستقلالية وأنشطتها على صعيد كافة أقاليم الإنتوساي، وذلك عن طريق عقد الندوات، وإقامة الندوات عبر شبكة الإنترنت (عن بعد)، إلى جانب الاستعانة بمركز المواد المرجعية الخاصة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، فلا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تشعر بأنها تعمل لوحدها فيما يتعلق بمناصرة استقلاليتها أو في تعاملها مع أي من الأزمات المؤسسية.

الختام

وختاماً، فإننا نسعى من خلال مبادرة الإنتوساي للتنمية لمواصلة خطانا في تقديم الدعم العملي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومساعدتها في السعي لاستقلاليتها، وذلك إلى جانب تعزيز الوعي بهذا الجانب الهام. وحيث أن منظمة الإنتوساي تعمل حالياً على تطوير خطتها الاستراتيجية القادمة فإننا نأمل بأن يكون التشجيع على تحقيق استقلالية الأجهزة العليا للرقابة أحد المحاور الرئيسية في تلك الخطة وكما عهدناه سابقاً، ونظراً لأننا نستند في خطانا على الخبرات العملية الواسعة التي اكتسبناها من عملنا على مدى السنوات الماضية في مجال الاستقلالية فإننا على ثقة بأننا قادرين على الاستمرار في مواءمة أعمالنا مع جهود الإنتوساي في هذا الشأن.

مع التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد -19، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتبادل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المعلومات والخبرات، حيث تسعى إلى مساءلة الحكومات مع الحفاظ على سلامة موظفيها. بالنيابة عن طاقم المجلة ومجلس إدارتها، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع الزملاء في الإنتوساي وأحبائهم، وأتمنى لهم الصحة والسلامة في هذا الوقت العصيب.

في ظل هذه الظروف، يسعدني أن أعلن أن هذا العام يصادف الذكرى الخمسين لمجلة الإنتوساي. وبفضل المساهمات العينية ودعم مجتمع الإنتوساي، تعمل المجلة كأداة أساسية لمجتمعنا لتبادل الخبرات والتطورات وأفضل الممارسات المتوافقة مع شعار الإنتوساي المتمثل في «التجربة المتبادلة تنفع الجميع».

صدرت المجلة لأول مرة في عام 1971 كعدد تجريبي باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وتم تقديمها في المؤتمر السابع للإنكوساي الذي عقد في مونتريال، كندا. في عام 1974، بدأ مكتب المدقق العام الكندي في نشر الإصدارات الفصلية الدورية من المجلة. ومنذ عام 1979، بدأ مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (GAO)، الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الولايات المتحدة، في نشر المجلة. في عام 1983، أضافت المجلة اللغتين الألمانية والعربية إلى لغاتها الأخرى، ووسعت نطاقها لتشمل المزيد من المجموعات الإقليمية واللغوية. في الآونة الأخيرة، قامت المجلة بتحديث عملياتها من خلال تطوير موقع إلكتروني تفاعلي، وتوفير تغطية شخصية لفعاليات الإنتوساي الرئيسية، وتوسيع نطاق استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهورها. جميعنا في مجلس إدارة المجلة والموظفين نتطلع إلى إبقاء مجتمع الإنتوساي متصلاً ومطلعاً لسنوات عديدة قادمة.

على مر السنين، كانت جهود أعضاء مجلس إدارة المجلة المتفانين - معظمها خلف الكواليس - عنصراً رئيسياً في نجاحها. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمراقب مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي ونائب المدير المالي بيل أندرسون على خدمته المتميزة لمدة ثماني سنوات كعضو في مجلس إدارة المجلة وأمين الصندوق. لقد لعبت مساهمات بيل دورًا أساسيًا في ضمان مراقبة الشؤون المالية للمجلة عن كثب واتباع مبادئ المحاسبة المعتمدة بشكل عام. حرص بيل على أن تتم عمليات التدقيق المالي السنوية للمجلة بشكل مناسب، وحافظ على سلامة المجلة المالية على المدى الطويل، وطبق ضوابط داخلية معززة. أننا نشعر بالامتنان على إدارة بيل الماهرة وإشرافه على الشؤون المالية للمجلة.

أود أن أشارككم العديد من المستجدات بشأن قيادة المجلة وموظفيها. مع رحيل رئيس المجلة السيد/ جيمس كريستيان بلوكوود من مكتب المساءلة الحكومية، سأعمل كرئيس بالنيابة للمجلة ريثما يتم اختيار مدير إداري جديد لمكتب التخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي في مكتب المساءلة الحكومية. كما أود أن أشيد بمساهمات جيمس كريستيان العديدة في المجلة كرئيس، بما في ذلك تقديم الرؤية والقيادة لجهود التحديث وزيادة حضورها في فعاليات الإنتوساي. بالنيابة عن مجلس المجلة، أود أن أعرب عن امتناننا وأطيب تمنياتنا للسيد/ جيمس كريستيان في مواجهة تحدياته الجديدة.

أخيرًا، أود أن أرحب بالسيدة/ لوريل فولودر، التي انضمت إلى المجلة كمحرر مؤقت لها. وهي تتولى منصب التحرير بعد هيذر سانتوس، التي تولت بدورها مسؤوليات جديدة في مكتب المساءلة الحكومية. أنا واثق من أن السيدة/ لوريل ستستمر في إكمال ما قدمته السيدة هيذر من خدمات متميزة لمجتمع الإنتوساي، وأنا ممتن للغاية لسجل هيذر غير العادي والدائم للتميز.

مايكل هيكس
مدير العلاقات الدولية، مكتب المساءلة الحكومية، والرئيس بالإنابة للمجلة الدولية للرقابة الحكومية

أخبار الأجهزة العليا للرقابة حول العالم

أخبار من ليتوانيا

إصدار قانوني جديد يعزز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في ليتوانيا

أقر برلمان جمهورية ليتوانيا في ديسمبر 2020 إصداراً جديداً للقانون الخاص بمكتب التدقيق الوطني يحدد من خلاله تشريعاً قانونياً يتوافق مع المتطلبات الحالية للرقابة العامة. حيث يقدم الإصدار الجديد من القانون والذي يبدأ تطبيقه في ١ يوليو ٢٠٢١ تعزيزاً للاستقلالية المالية والتنظيمية والعملية لمكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا (الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدولة). إذ يمكّن هذا القانون الجهاز الليتواني من ضمان شفافية ونزاهة الإدارة العامة، وجودة التدقيق، والقياس المحايد، والمساءلة.

وقد شدد إعلاني ليما ومكسيكو على أهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتم إدراجها ضمن قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة /209/66 (2011) و/228/69 (2014)، وقد أشار فريق مراجعة النظير الخاص بمكتب التدقيق الوطني عام 2019 إلى أن إطار العمل القانوني الحالي في ليتوانيا قد يؤثر على استقلالية الجهاز الليتواني، وتم عقد مناقشات حول تنقيح القانون والذي ينص على تبعية مكتب التدقيق الوطني للخدمة المدنية الوطنية. وقد دعم أمين عام الإنتوساي كذلك حرية واستقلالية مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا.

إن الإصدار القانوني الجديد يمنح مكتب التدقيق الوطني القدرة على إنجاز عمليات التدقيق لتتوافق بشكل أكبر مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. حيث يقدم ثلاث أنواع من عمليات التدقيق (الالتزام، الأداء، والرقابة المالية) ويُكلف المكتب برفع نتائج التقارير عن جميع عمليات التدقيق إلى لجنة التدقيق البرلمانية، ويُطلب من مكتب التدقيق الوطني تقديم تقاريره للبرلمان حول تنفيذ التوصيات استعداداً لنشرها. كما ويشترط الإصدار القانوني الجديد وجود نظام خاص بمتابعة توصيات التدقيق والقيام بعمليات تقييم خارجية وإلزامية.

كما ويمكّن القانون مكتب التدقيق الوطني من إعادة تشكيل هيكله التنظيمي بأسلوب يدعم أنشطته ويعكس موارده الحالية. ومن خلال هذا الهيكل الجديد يمكن للمكتب الوطني الاستجابة للتغيرات الخارجية ببراعة وتنفيذ عمليات التدقيق في الموضوعات مختلفة المجالات وتلبية متطلبات الجودة في التدقيق.

يعتبر تطبيق القانون نقلة نوعية في تاريخ مكتب التدقيق الوطني الليتواني وخاصة أن قوانينه التنظيمية لم تُراجع بشكل شامل منذ 2002. ومع هذا، فقد باشر مكتب التدقيق الوطني الليتواني بالقيام بالمزيد من المهام مع مرور الزمن. ففي عام 2003، تم تكليف مكتب التدقيق الوطني بمهام هيئة التدقيق الخاصة بالمساعدة المالية للاتحاد الأوروبي ومنذ 2015 قام المكتب بمراقبة سياسة الميزانية بصفته مؤسسة مالية مستقلة.

أخبار من لاتفيا

تعيين رولاندز اركليس مدققاً عاماً لجمهورية لاتفيا

تم تعيين رولاندز إركليس مدققاً عاماً لجمهورية لاتفيا وذلك في 14 يناير 2021 بواسطة البرلمان اللاتفي. وقد أدى القسم في 28 يناير 2021 لتولي مهام منصبه للسنوات الأربع القادمة.

يأتي السيد اركليس بخبرات ثرية من مختلف المناصب التي تقلدها في القطاعين الخاص والحكومي بما في ذلك في هيئة المرافق العامة اللاتفية حيث عمل كرئيس للهيئة منذ فبراير 2016 وكمفوض خلال الأعوام من 2011 إلى 2016.

كما وعمل كذلك كمحام محلف ومستشار قانوني في بنك لاتفيا. وتتضمن مسيرته المهنية خبرات عملية من الساحة الدولية في مهمات مختلفة من ضمنها عضويته في هيئة رئاسة الجمعية الإقليمية لمراقبي الطاقة ونائب رئيس المجلس الأوروبي لمجلس المراقبين ونائب رئيس مجلس هيئة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمو الطاقة.

وقد حصل السيد اركليس على درجة الماجستير في عام 2005 من جامعة لاتفيا من كلية الحقوق وتخرج من برنامج ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية في كلية ريغا للأعمال في عام 2020.

يتطلع المدقق العام الجديد للاتفيا إلى تطوير الحوار البناء والمتطلع، إلى جانب مشاركة وتنفيذ الآراء المشتركة حول التدقيق وموضوعات الإدارة المالية العامة ذات الأهمية الوطنية والدولية.

للمزيد من المعلومات حول المدقق العام ومكتب تدقيق الدولة في لاتفيا، يرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي:

www.lrvk.gov.lv/en

أخبار من لاتفيا

الجهاز الأعلى للرقابة في لاتفيا يتعاون مع المدققين الداخليين في المراقبة

لضمان عمل مؤسسات القطاع الحكومي على نحو سليم وبتكاليف معقولة يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في لاتفيا بتعزيز تعاونه مع المدققين الداخليين في هذه الجهات. ويعكف الجهاز حالياً على العمل مباشرةً مع المدققين الداخليين في المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية في عمليات التدقيق المالي والتدقيق على الالتزام.

ويدعو المعيار رقم 100 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الأجهزة إلى الاستفادة من عمل المدققين الداخليين، فيما يحدد المعيار الداخلي للتدقيق رقم 610 منهجيتين لتطبيق ما سبق، وهما:

1) الاستفادة من الأعمال التي سبق للمدقق الداخلي استكمالها.

2) الحصول على مساعدة مباشرة من المدقق الداخلي. وقد قام الجهاز الرقابي في لاتفيا بتطبيق المنهجية الأولى على نحو شائع إلا أنه غالباً ما يواجه بعض الحالات التي يكون فيها الاعتماد على الأعمال المكتملة مستحيلاً بسبب عدم التوافق في المنهج المتبع من قبل المدققين الداخليين أو بفعل المخاطر خلال زمن التدقيق. ولهذا السبب، بدأ كذلك الجهاز الرقابي في لاتفيا باستخدام المنهج الثاني.

وقد وجد الجهاز الرقابي في لاتفيا بأن عملياته الخاصة بالتدقيق على البيانات المالية السنوية الموحدة للدولة والحكومة المحلية هي نقطة انطلاق مناسبة، إذ تضمنت عمليات التدقيق العديد من مؤسسات القطاع الحكومي وبهذا فإنه سيتم الاستفادة من التعاون مع مدققيها الداخليين. كما وتقدم عمليات التدقيق فرصة لإشراك المدققين الداخليين من مختلف المؤسسات في المناقشات المتعلقة بتطور عمليات التدقيق وأفضل الطرق لمواجهة التحديات.

وخلال مسار عمليات التدقيق الجارية، قام الجهاز الرقابي في لاتفيا بتقسيم المسئوليات مع المدققين الداخليين. إذ يتعين على الجهاز الرقابي في لاتفيا الوصول إلى إدراك شامل لجوانب التدقيق وقياس المخاطر والدقة في إعداد منهج التدقيق وإدارة المنهجيات المستخدمة وضمان رقابة الجودة وتلخيص نتائج عمل المدققين الداخليين في تقرير التدقيق.

ويتعين على المدققين الداخليين تنفيذ عمليات التدقيق وإعداد تقارير تبين النتائج التي توصلوا إليها، إلى جانب تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة أوجه القصور المذكورة.

وقد ساهم عمل المدققين الداخليين بشكل كبير في المجالات التالية:

- إدارة رسوم الدولة
- مصروفات البحث
- دراسة كيفية تحسين عملية إعداد مسودة البيانات المالية السنوية الموحدة.

إن التعاون فيما بين المدققين الداخليين والجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة يعتبر مفيداً للطرفين (يرجى الاطلاع على الشكل). على سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19 قد يكون المدققون الداخليون قادرين على الحصول على البراهين- مثل بيانات المحاسبة- على نحو أفضل من مدققي الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

يعمل الجهاز الرقابي في لاتفيا حالياً مع المدققين الداخليين لقياس مدى التزام الحكومة المحلية مع قانون منع غسيل الأموال وتمويل انتشار الإرهاب وكذلك مع قانون العقوبات الدولي واللاتفي الوطني. يقوم مدققون داخليون من 15 حكومة محلية بالتدقيق على عمليات قياس المخاطر ونظم الرقابة الداخلية في هذه المؤسسات.

أخبار من بوتان

تعيين مدقق عام جديد في هيئة التدقيق الملكية في بوتان

عيّن جلالة الملك جيغمه خيسار نمجيل وانغشاك، ملك بوتان، السيد داشو تاشي بمنصب المدقق العام الجديد لهيئة التدقيق الملكية – الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في بوتان، وذلك في 14 أكتوبر 2020. ويعتبر داشو تاشي هو ثالث مدقق عام يتم تعيينه بموجب دستور مملكة بوتان.

يختار الملك مدقق عام هيئة التدقيق الملكية من بين قائمة من الشخصيات المرموقة والتي يشترك بتزكيتها كلاً من رئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا في بوتان، ورئيس البرلمان، ورئيس المجلس الوطني، ورئيس حزب المعارضة.

بدأ السيد تاشي مسيرته المهنية في عام 1994 كموظف متدرب في هيئة التدقيق الملكية وتولى بعدها عدة مناصب هامة في المؤسسة، حيث لعب دوراً محورياً في إعداد أساسيات عمليات التدقيق على الأداء. وقبل تعيينه في منصب المدقق العام، عمل كنائب أمين الخزنة لصاحب الجلالة ملك بوتان خلال الفترة ما بين يوليو 2009 إلى أكتوبر 2020.

يحمل السيد تاشي شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة الإدارية من المعهد المعتمد للمحاسبين الإداريين في لندن وهو كذلك اختصاصي تدريب معتمد من الانتوساي ومن مبادرة الانتوساي للتنمية.

أخبار من أذربيجان

إعادةٍ تعيين فوغار غولمادوف رئيساً للجهاز الرقابي الأذربيجاني

جدد برلمان جمهورية أذربيجان في 11 ديسمبر 2020 فترة ولاية السيد فوغارغولمادوف لرئاسة غرفة الحسابات (الجهاز الرقابي الأعلى في الدولة) لمدة سبعة سنوات أخرى.

ويمتلك السيد غولمادوف والذي عمل في الجهاز الأذربيجاني لما يقارب الـ14 عاماً خبرة مكثفة في مجال التدقيق على القطاع الحكومي. وخلال الفترة الأولى من رئاسة السيد غولمادوف للجهاز الرقابي، اتخذ الجهاز الأذربيجاني العديد من الخطوات لتعزيز مهامه من ضمنها تبني قانوناً جديداً في غرفة المحاسبات من شأنه جعل أنشطة التدقيق تتوافق بشكل أكبر مع المعايير الدولية. وقد تم تقليد السيد غولمادوف وسام التميز في مجال الخدمة العامة من قبل رئيس جمهورية أذربيجان خلال مناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الجهاز الرقابي الأذربيجاني.

كما وقام البرلمان بتعيين نائب جديد للرئيس وثلاث مدققين في غرفة الحسابات. (وفقاً للقانون، يكون الرئيس ونائب الرئيس والمدققون الخمسة من ضمن أعضاء غرفة المحاسبات). ويمتلك جميع الأفراد المذكورون الخبرة المهنية الكافية لدعم التطور المستمر للجهاز الأذربيجاني.

أخبار من روسيا البيضاء

تعيين فاسيلي غيراسيموف رئيساً للجهاز الرقابي في روسيا البيضاء

في 26 يناير 2021، تم تعيين فاسيلي غيراسيموف رئيساً لهيئة رقابة الدولة (الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية روسيا البيضاء) عبر مرسوم رئاسي.

أشار السيد غيراسيموف إلى أن هيئة رقابة الدولة ستكثف جهودها على ضمان كفاية المصروفات من مخصصات الميزانية والالتزام بتشريع الموازنة ومراقبة استخدام أملاك الدولة. وستتضمن أولويات الجهاز الرقابي في روسيا البيضاء الاحتياطي في اقتصاد الدولة ومراجعة المشاريع الإنشائية التي تجاوزت الفترة الزمنية المقررة واستخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

ولِد السيد غيراسيموف في 1975، وقد سبق له العمل في هيئة رقابة الدولة منذ 2003، فيما عدا الفترة ما بين 2016 إلى 2017 حيث عمل خلالها كمساعد للرئيس - المفتش لمنطقة بريست. وتقلد السيد غيراسيموف سابقاً منصب نائب رئيس، ونائب رئيس أول، والرئيس بالإنابة لهيئة رقابة الدولة.

أخبار من مصر

الجهاز المركزي للمحاسبات يستضيف اجتماع فريق عمل مكافحة الفساد وغسيل الأموال

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات المصري بإشراف السيد/ هشام بدوي رئيس الجهاز ورئيس مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال الاجتماع الافتراضي الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال في 24 نوفمبر 2020، حيث عقد الاجتماع بمشاركة 24 عضو من أعضاء مجموعة العمل من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

وخلال الاجتماع، عرضت أمانة مجموعة العمل النشاطات التي قامت بها خلال السنة الماضية، في حين قامت كلاً من الأجهزة الرقابية في الاكوادور والولايات المتحدة والنمسا والبرازيل بتقديم عروض حول موضوعات تتعلق بمعايير الرقابة على الأموال العامة واسترداد الأصول المسروقة.

كما واعتمدت مجموعة العمل خطة العمل الجديدة للأعوام 2020-2022، والتي تضمنت التعاون مع الأجهزة الرقابية العليا لاستكمال مجموعة التوجيهات المهنية التي تستهدف تعزيز إطار عمل الإنتوساي الخاص بالتوجيهات المهنية.

وقد رحبت مجموعة العمل بانضمام الجهاز الأعلى للرقابة الفرنسي والفلبيني والأوكراني كأعضاء جدد. وبهذا، يصل عدد الأجهزة الأعضاء إلى 34. وقد اختار الأجهزة الأعضاء في مجموعة العمل الجهاز التايلندي لاستضافة الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسيل الأموال لعام 2021.

الجهاز المركزي للمحاسبات يستضيف أنشطة تدريبية حول أهداف التنمية المستدامة

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الفترة ما بين 22-25 مارس 2021 أول فعالية تدريب افتراضية حول «معايير ومؤشرات التدقيق على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي». وقد كان من ضمن المشاركين عدد 16 جهاز عضو من أعضاء الأرابوساي ومتحدثين خبراء من وكالة الشئون البيئية المصرية التابعة لوزارة البيئة في مصر.

وقد غطى البرنامج التدريبي موضوعات بيئية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة ومعايير الإنتوساي إلى جانب نموذج مبادرة الإنتوساي للتنمية الخاص بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة والذي يقدم الإرشادات اللازمة لتطبيق عمليات التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما وقام كل وفد من الأجهزة الأعضاء بتقديم دراسة حالة لمشاركة خبراتهم الخاصة.

أخبار من هنغاريا

الجهاز الهنغاري ينظم حلقة نقاشية حول النزاهة الدولية

استضاف مكتب تدقيق الدولة في الفترة ما بين 11-26 فبراير 2021 الحلقة النقاشية الثامنة حول النزاهة الدولية. وقد شارك في الحدث الذي استغرقت مدته أسبوعان من تبادل المعلومات ما يقارب التسعون مشاركاً من أجهزة رقابية مختلفة من نحو ٤٠ دولة، وهو أكبر عدد من المشاركين حتى الآن. وتهدف الدورة المكثفة المنعقدة عبر الانترنت نظراً لجائحة كوفيد 19 إلى تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في مؤسسات الحكومة من خلال مشاركة أفضل الممارسات سواء المحلية أو الدولية.

وركزت حلقة البحث على الاستخدام المحتمل للذكاء الاصطناعي لمنع الفساد إلى جانب المتطلبات العلمية لقياس الفساد بشكل معتمد.

بدأت الجلسة الافتتاحية برسالة فيديو مسجلة من رئيس مكتب تدقيق الدولة الهنغاري السيد لاشلو دوموكوس ناقش من خلالها دور المؤسسة في نشر ثقافة النزاهة وركز على مدى أهمية مكافحة الفساد خلال الأزمة الحالية. ومنذ انتشار الجائحة، ركزت أغلبية أعمال التدقيق التي يجريها مكتب تدقيق الدولة الهنغاري على قياس مدى نزاهة مؤسسات القطاع الحكومي. كما أشار الرئيس دوموكوس إلى المتطلبات القانونية الخاصة بمؤسسات القطاع الحكومي، بما في ذلك تحديد المبادئ الأخلاقية وإعداد إدارة مخاطر متكاملة والاستفادة من الأدوات الرقمية. وقد تبع افتتاح حلقة البحث برنامجاً تدريبياً عن بعد وورشة عمل مباشرة استغرق كل منها مدة أسبوع من الزمن.

مكتب تدقيق الدولة الهنغاري يدعم البلديات ضمن جهود النزاهة

للمرة الأولى، قام مكتب تدقيق الدولة الهنغاري وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدولة بقياس مدى نزاهة جميع المكاتب والمؤسسات الحكومية المحلية ومدى الحماية ضد الفساد وبيئتها التنظيمية. لقد شجعت عمليات القياس الشاملة هذه والتي تضمنت عدد 3197 بلدية و1284 مكتب من مكاتب البلدية المحلية على الالتزام بالتنظيمات وسهّلت المزيد من الأداء الفعال خلال جائحة كوفيد 19. وقد قام مكتب تدقيق الدولة الهنغاري بتصنيف البلديات وفق مخاطر الفساد بها، حيث يمثل رقم 1 الأعلى ورقم 5 الأدنى من حيث المخاطر.

بعث رئيس مكتب تدقيق الدولة الهنغاري السيد لاشلو دوموكوس برسالة إلى كل رئيس من رؤساء تلك البلديات يشير من خلالها إلى نتائج التقييم. وقد أوصى البلديات الحاصلة على تقييم أقل من 5 باتباع أساليب لتطوير المساءلة والشفافية عند استخدام الأموال العامة. كما ووصف كذلك المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بالنظم ودعا القادة المحليين إلى معالجة هذه المشكلات.

وجدت المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى جانب مكتب تدقيق الدولة الهنغاري أن جائحة كوفيد 19 قد عززت مخاطر الفساد وعدم الامتثال بالقوانين. مما يعني أن عمليات القياس التي قام بها مكتب تدقيق الدولة تقدم الدعم للبلديات وقادتها في الوقت الذي تكون به في أمس الحاجة لها.

أخبار من البرازيل

الإدارة الجديدة تشدد على أهمية المساواة بين الجنسين في الجهاز البرازيلي

في يناير 2021 تولت الوزير آنا ارايس رئاسة محكمة المحاسبات الفيدرالية في البرازيل، الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في البرازيل. وهي بذلك ثاني سيدة تتقلد هذا المنصب، فقد سبقتها إليه الوزير الفايرا لورديلو كاستيللو برانكو والتي ترأست المؤسسة في 1994. وبصفتها رئيساً للجهاز البرازيلي، حددت الوزير ارايس أولوياتها في إعداد سياسات تعزز الدمج الاجتماعي والاقتصادي وجودة التعليم والصحة الجيدة للجميع وفقاً للدور الدستوري للمؤسسة.

وداخلياً، تسعى الوزيرة إلى تطبيق مبدأ التوافق ما بين القول والفعل عبر اتخاذ خطوات ثابتة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بتحقيق المساواة ما بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إذ تُشجع تحت إدارتها المرأة للوصول إلى المناصب القيادية، حيث تبلغ نسبة النساء في الجهاز البرازيلي نحو 27% من إجمالي الموظفين. وقد عززت جهود الدمج والمساواة ما بين القوى العاملة في الجهاز البرازيلي نسبة النساء في المناصب الإدارية لتصل إلى 32%، وذلك بعد أن كانت تبلغ 13% فقط في ديسمبر 2020. وتأمل الوزير ارايس أن تشغل المرأة معدل النصف من جميع المناصب القيادية.

كما وتقوم الوزير ارايس ونائب رئيس الجهاز الرقابي البرازيلي برونو دانتاس بإعداد سياسات واستراتيجيات لتعزيز المساواة ما بين الجنسين في المؤسسة وتنظيم الحملات الخاصة لنشر الوعي حول الآثار الإيجابية المترتبة على التنوع بمختلف أشكاله. بالإضافة إلى أنهما يعملان على إعداد سياسة لمحاربة التحرش الجنسي في الإدارة العامة، وقد خصص الجهاز البرازيلي جهة سرية تحافظ على هوية المستخدم للإبلاغ عن جرائم التحرش. وتهدف هذه الخطوات الهامة إلى ضمان استفادة الجهاز البرازيلي من قدرات جميع القوى العاملة لديه كما ويهدف لأن يكون مثالاً يحتذى به.

الجهاز البرازيلي يطلق منصة معلومات لأجهزة الرقابة العليا

أطلقت محكمة المحاسبات الفيدرالية البرازيلية منصة معلومات خاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتي تهدف إلى توحيد المعلومات والبيانات من الأجهزة الـ195 الأعضاء في الإنتوساي. وتتضمن منصة معلومات الأجهزة الأعضاء InfoSAI بيانات حول هيكل وعمليات وقيادة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتكاليف المناطة بها إلى جانب رقابتها الخارجية على الحسابات الحكومية وأنواع عمليات التدقيق التي تقدمها.

وتتضمن منصة InfoSAI حالياً معلومات حول عدد 87 جهاز من الأجهزة الرقابية العليا، إذ تقدم المعلومات باللغات البرتغالية والإسبانية والإنجليزية. ولجمع المعلومات للمنصة، قام الجهاز البرازيلي بمراجعة مختلف المواقع الالكترونية للأجهزة الرقابية والقوانين الخاصة بدول تلك الأجهزة. ويمكن للعموم الوصول إلى InfoSAI عبر صفحة العلاقات الدولية في الموقع الرسمي للجهاز البرازيلي. ويدعو الجهاز البرازيلي جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى استخدام منصة InfoSAI وإرسال آراءهم لتطويرها بصورة أكبر عبر serint@tcu.gov.br.

أخبار من جمهورية بيرو

الجهاز الرقابي الأعلى في بيرو يراقب عمليات التطعيم ضد كوفيد-19

كلّف مكتب مراقب عام بيرو –الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الدولة– نحو أكثر من 500 مدقق في جميع أرجاء الدولة للمساعدة في ضمان سرعة وسلامة وفعالية عملية التطعيم ضد كوفيد 19.

تقوم فرق متخصصة من المدققين بتنفيذ أنشطة رقابية متكاملة تتعلق باستلام وتخزين وحفظ وتوزيع وإدارة اللقاحات بهدف لفت نظر مدراء القطاع العام حول الموضوعات المثيرة للقلق والتي تتطلب معالجة فورية. وفي إطار هذه العملية، والتي تمتد إلى العديد من المؤسسات والقطاعات المتنوعة، قام الجهاز الرقابي الأعلى في بيرو بمراقبة وصول اللقاحات في المخازن وإدارتها في مواقع مختارة.

ومنذ 10 مارس 2021، أصدر الجهاز الرقابي الأعلى في بيرو عدد 263 تقريراً حول عمليات التطعيم بإجمالي 572 نشاط من أنشطة الرقابة المقررة. كما ويعتزم الجهاز الرقابي الأعلى في بيرو تنفيذ أنشطة رقابة لاحقة بما فيها عمليات تدقيق على الالتزام تخص عقود مشتريات اللقاح. وفي النصف الأول من فبراير، قامت الفرق الخاصة من المدققين في جهاز بيرو بجمع المعلومات حول الدفعة الأولى من مشتريات اللقاح والتي تبلغ مليون لقاح.

تكمن الغاية من هذه الأنشطة في تحسين عملية صنع القرار من قبل الجهات الحكومية المشاركة في عملية التحصين، وذلك تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في توصيل التطعيمات لأكبر عدد من البشر وفي أقل وقت ممكن.

للمزيد من المعلومات حول نموذج الرقابة المتزامنة، يرجى الاطلاع على http://bit.ly/SAIPeruConcurrentControl.

أخبار من جمهورية ميانمار

الجهاز الرقابي الأعلى في ميانمار يبرز دور قطاع تقنية المعلومات

اتخذت حكومة ميانمار خطوات هامة نحو تحقيق رؤيتها بشأن التحول الرقمي، بما في ذلك تطوير خارطة الطريق الاقتصادية الرقمية (2019) والمخطط الرئيسي للحكومة الالكترونية (2016–2020) وإطار العمل الخاص بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (2012–2015). كما وتقوم الحكومة بإعداد تشريع هام يتمحور حول تمكين الأمن السيبراني والمستندات والاعتمادات والمدفوعات الرقمية.

ويساهم مكتب مدقق عام الاتحاد – وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في ميانمار– في دعم هذه الجهود وسبق له اتخاذ الخطوات المطلوبة لدعم البنية التحتية الخاصة بتقنية المعلومات في الجهاز وتقديم التدريب اللازم. حيث قامت بعض الوزارات الحكومية بما فيها مكتب مدقق عام الاتحاد بتجهيز مراكز بيانات مصغرة لحفظ التطبيقات والبيانات شديدة الأهمية بتمويل من البنك الدولي. كما ويشارك مكتب مدقق عام الاتحاد بعملية تشكيل نظام الحكومة الالكترونية والذي يهدف إلى تقديم خدمات حكومية على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

كما وقام الجهاز الرقابي الأعلى بإعداد خطته الاستراتيجية الخاصة بتقنية المعلومات وتشكيل وحدة متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع أحد الخبراء الوطنيين في مجال تقنية المعلومات. ولتطوير العمليات التجارية، قام الجهاز الرقابي بتركيب أكثر من جدار حماية (Firewalls) ومفاتيح وصول من أجل تحقيق المزيد من الأمان، إلى جانب تجهيز شبكة خاصة افتراضية (VPN) وشبكة واسعة النطاق محددة بالبرمجيات (SD-WAN) لضمان الترابط والتواصل فيما بين المكتب الرئيسي ومكاتب الفروع، كما عمل الجهاز على تركيب منصة نقطة التواصل (SharePoint) للاتصالات الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، قام الجهاز الرقابي بتشكيل فريق للحفاظ على مركز البيانات الصغيرة وإعداد خارطة طريق استراتيجية لوحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتضمن أمن البريد الالكتروني ونظام أمان الثقة الصفرية (Zero-Trust Security) وموقعاً خاصاً بمركز استرداد البيانات.

ولتعزيز مهارات الموظفين في مجال تقنية المعلومات، قدّم مكتب مدقق عام الاتحاد برامج تدريبية في مختبر الحاسب الآلي حول موضوعات مثل مايكروسوفت اكسل واكسس وبرامج تحليل البيانات وشبكة تقنية المعلومات. كما وسيواصل مكتب مدقق عام الاتحاد مسيرته في تعزيز قدرات موظفيه من خلال تقديم برامج تدريبية في مجال التدقيق وأدوات التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي ونظام إدارة التدقيق سواء في داخل المكتب أو حول العالم.

أخبار من غواتيمالا

الجهاز الرقابي الأعلى في غواتيمالا يعلن 2021 عام الأخلاق والأمانة

أعلن المراقب العام للحسابات، الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في غواتيمالا، بأن 2021 هي سنة الأخلاق والأمانة، وذلك بناءً على القواعد المؤسسية للسلوك الأخلاقي والتي تسعى إلى الحد من الفساد في الخدمات العامة. وتشهد هذه السنة ذكرى مرور مائتي عام لاستقلال غواتيمالا وأمريكا المركزية والذكرى السادسة والسبعين لتأسيس الجهاز الرقابي الأعلى في غواتيمالا.

كما وشهد هذا العام استمرار جائحة كوفيد 19 والكوارث الطبيعية الناجمة عن التغير المناخي. وبالنظر إلى هذه التحديات، ونظراً لالتزام الدولة بالعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أصبح من الضروري أن تقوم الحكومة اليوم وأكثر من أي وقت مضى باتخاذ قرارات الانفاق العام وفقاً لأعلى درجات الشفافية والمساءلة، مما سيدعم سيادة القانون والديمقراطية القائمة على المشاركة. ومع هذا، فإن المؤشرات السنوية تؤكد بأنه لا تزال هناك حاجة للتعديلات في هذا المجال.

وقد شارك في الإعلان كلاً من سماحة الفارو كاردينال رامازيني أسقف ديوسيز في هيوتينانغو، والدكتورة ريبيكا ارياس، المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غواتيمالا، إلى جانب أعضاء من المجتمع الدبلوماسي ومسئولي القطاع الحكومي وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

أخبار من الجزائر

مجلس المحاسبة ينشر تقريره السنوي لعام 2020

في ديسمبر 2020، نشر مجلس المحاسبة الجزائري تقريره السنوي لعام 2020 والذي تضمن أهم النتائج والملاحظات ونتائج التقييم الصادرة عن الأعمال التفتيشية للجهاز الرقابي الأعلى. كما ويتضمن التقرير توصيات مجلس المحاسبة وردود المسئولين والممثلين القانونيين والسلطات الإشرافية. ويتوفر التقرير باللغتين العربية والفرنسية.

مجلس المحاسبة يقدم تقرير التقييم حول تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2018

في 14 ديسمبر 2020، قدم السيد عبدالقادر بن معروف، رئيس مجلس المحاسبة الجزائري، إلى لجنة الميزانية والمالية في البرلمان تقرير الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة حول تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2018. ويتوفر هذا التقرير باللغتين العربية والفرنسية.

مجلس المحاسبة الجزائري يترأس اجتماعات مجلس الاتحاد الأفريقي للمدققين الخارجيين

ترأس السيد عبدالقادر بن معروف رئيس مجلس المحاسبة ورئيس مجلس الاتحاد الأفريقي للمدققين الخارجيين اجتماعات المجلس المنعقدة عن بعد في 9 و23 و24 فبراير 2021. وخلال هذه الاجتماعات، وافق المجلس على البيانات المالية للسنة المالية 2019 الخاصة بمفوضية الاتحاد الإفريقي وستة من أطرافها: البرلمان الأفريقي والشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق البشر والإنسان والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والبشر ومكتب مفوضية مكافحة الفساد وآلية مراجعة النظير الأفريقية.

وخلال هذه الاجتماعات، اعتمد المجلس كذلك الاجراءات التنفيذية للمجلس ولجنته الخاصة بعمليات التدقيق، كما وتم انتخاب رئيس المجلس بالإضافة إلى تبني استراتيجية التدقيق الخاصة بلجنة عمليات التدقيق.

مجلس المحاسبة يشارك بفعاليات رفيعة المستوى وندوات دولية وإقليمية عبر الانترنت

شارك وفد من مجلس المحاسبة يترأسه السيد عبدالقادر بن معروف، رئيس الجهاز الرقابي الأعلى في الجزائر، في يناير 2021 في ندوة عقدت عن بعد حول «الحوار ما بين قادة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والأطراف ذات العلاقة». حيث قامت كلاً من مبادرة الانتوساي للتنمية والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بتنظيم هذه الفعالية. وقدمت هذه الندوة الالكترونية مبادرة مشتركة ما بين الأرابوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية في موضوعات تخص التدقيق على الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام أموال الطوارئ المخصصة لمواجهة أزمة كوفيد-19. وخلال الفترة ما بين ديسمبر 2020 إلى مارس 2021 قام مجلس المحاسبة كذلك بما يلي:

- المشاركة في أول اجتماع لفريق المهام الخاص بإعداد خطة الأرابوساي الاستراتيجية للأعوام 2023-2028.
- المشاركة في عدد من الندوات المنعقدة عن بعد حول «التدقيق التعاوني لنظم الصحة العامة الوطنية المتينة والمتماسكة والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (الهدف 3)» والتي

قدمتها كلاً من مبادرة الإنتوساي للتنمية ولجنة الإنتوساي المعنية بتبادل المعرفة ومنظمة الأرابوساي. كما وشارك مجلس المحاسبة بندوة افتراضية عقدتها الأرابوساي حول «التدقيق على أهداف التنمية المستدامة».

- شارك المجلس كذلك في ورشة عمل عن بعد حول «علاقات الأجهزة الرقابية مع الجهات المانحة» والتي نظمتها كلاً من مبادرة الإنتوساي للتنمية ومنظمة الأرابوساي.
- المشاركة في الاجتماع الـ20 لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي والذي ركز على الاقتصاد الدائري.
- المشاركة في المؤتمر الافتراضي حول «البيانات الضخمة وتأثيرها على تقرير التدقيق» والذي نظمه ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان ومنظمة الأرابوساي.
- المشاركة بورشة عمل حول المحافظة على التنوع الحيوي والمعلوماتية الجغرافية والتي نظمها الجهاز الرقابي الهندي بالتعاون مع المركز الدولي للتدقيق البيئي والتنمية المستدامة ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي.
- المساهمة بأول ورشة عمل فنية عقدها الجهاز الهنغاري ومجموعة من الخبراء من الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك ضمن الحلقة النقاشية الدولية الثامنة حول النزاهة.

أخبار من تركيا

الجهاز التركي يقدم برامج تدريبية لبناء القدرات في الجهات الحكومية

تقدم محكمة الحسابات التركية البرامج التدريبية ليس لموظفيها فحسب، بل كذلك للأطراف الدولية ذات العلاقة وموظفي الجهات الحكومية الخاضعة لرقابتها، وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية والخطة الاستراتيجية للجهاز الرقابي التركي (2019–2023) واستراتيجيتها الخاصة بالتواصل. وقد دعمت هذه البرامج التدريبية قدرة الموظفين الحكوميين في تطبيق مهامهم بفعالية وكفاءة.

ولتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الجهات الخاضعة لرقابة محكمة الحسابات التركية، قام الجهاز الرقابي بدراسة طلباتها السنوية إلى جانب المشكلات المرصودة من خلال عمليات التدقيق. وفي السنوات الأخيرة، أولت محكمة الحسابات التركية اهتماماً خاصاً لإدارة المخاطر المؤسسية وعمليات الرقابة الداخلية وموضوعات الإدارة الاستراتيجية خلال عمليات التدقيق الخاصة بها. وقد قامت محكمة الحسابات التركية بتنفيذ عمليات تدريب للفئات الثلاث التالية من الموظفين في القطاع الحكومي:

موظفو البلدية: قدمت محكمة الحسابات التركية برامجاً تدريبية مكثفة للمدراء والفنيين وموظفي الشئون الإدارية في البلديات وموظفيهم بالتوافق مع بروتوكول التعاون الذي يجمع ما بين الجهاز الرقابي التركي واتحاد البلديات في تركيا. وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى ضمان استخدام الموارد العامة بفعالية وكفاءة ووفقاً للقانون. وقد قامت محكمة الحسابات التركية بتنظيم ما يقارب 22 دورة تدريبية مختلفة عبر شبكة الانترنت ليستفيد منها ما يفوق الـ 25000 موظف في البلديات حول موضوعات مثل الإدارة المالية العامة وقانون الرقابة وقانون محكمة الحسابات التركية والتشريعات المتعلقة بتقديم العطاءات والمحاسبة البلدية. لقد بدأت أول مجموعة بالتدريب خلال الفترة ما بين نوفمبر 2020 إلى فبراير 2021. وتشارك محكمة الحسابات التركية برامجها التدريبية عبر حسابها على موقع يوتيوب.

موظفو الجامعات: منذ نهاية 2017، عكفت محكمة الحسابات التركية على تنظيم البرامج التدريبية لما يقارب 1615 مشارك من 103 جامعة مختلفة حول موضوعات الإدارة المالية العامة وقانون الرقابة وتشريع المشتريات العامة والتشريعات الخاصة بالبلدات اليومية وجهات تنمية المال والمرافق الاجتماعية ونتائج التدقيق الخاصة بمحكمة الحسابات التركية. وتقدم برامج التدريب هذه للمشاركين الفرصة لمناقشة المشكلات الشائعة وإيجاد الحلول اللازمة.

موظفو الدوائر الحكومية الأخرى: نظمت محكمة الحسابات التركية كذلك برامج تدريبية لموظفي الجهات الحكومية الأخرى حول موضوعات تتعلق بنطاق عمل الجهاز الرقابي الأعلى التركي، منها على سبيل المثال إدارة المخاطر المؤسسية، والخسائر العامة والخصوم، والتشريعات المتعلقة بتقديم العطاءات، والتحضير للمدفوعات التدريجية، والعلاجات القانونية وتنفيذ الأوامر القضائية في المحاكمات الخاصة بمحكمة الحسابات التركية، وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية واستخداماتها في مجال التدقيق، وتدابير حماية أملاك الدولة والادخار.

أخبار من فرنسا

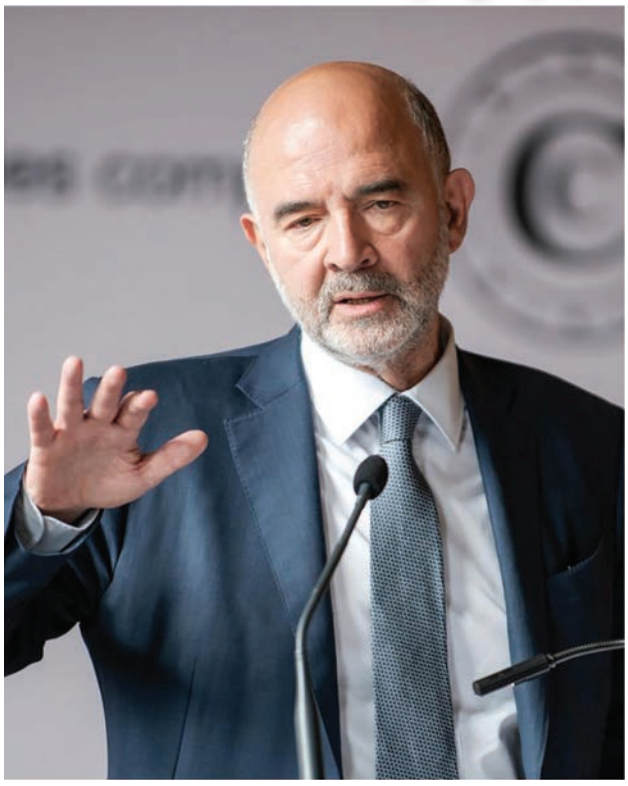

محكمة الحسابات الفرنسية تعد خطة استراتيجية جديدة

في يونيو 2020 وفور تعيينه رئيساً لمحكمة الحسابات الفرنسية – الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في فرنسا– شدد بيير ماسكوفيسي على أهمية وضع خطة استراتيجية جديدة تحدد أولويات الجهاز الرقابي للسنوات الخمس القادمة وتعمل على تعزيز دوره في حياة المواطنين ودعم مساهماته الدولية. ويثمن الجهاز الفرنسي أهمية مشاركة المعارف ما بين أعضاء مجتمع التدقيق في القطاع الحكومي ويطمح أن تكون منهجية ونتائج المراجعة الاستراتيجية مفيدة للأجهزة الرقابية العليا الأخرى.

لقد كانت الشفافية والمشاركة من ضمن العناصر الأساسية في تحضير الخطة الاستراتيجية والتي تحمل عنوان «السلطات القضائية المالية 2025 (JF2025)»، كما وقد شرع السيد موسكوفيسي بتنفيذ هذه العملية في يوليو 2020 عبر استبيان تم توزيعه على الموظفين جمع من خلاله أفكارهم لتطوير وتعزيز عمل الجهاز الرقابي وتقوية تأثيره، حيث شارك في الاستبيان أكثر من 1200 موظف من أصل 1500.

في سبتمبر 2020، استمر تطوير JF2025 بالتعاون مع اللجنة التوجيهية وهي مجموعة استشارية تتكون من كبار الزملاء والزملاء السابقين وثماني مجموعات عمل و72 مشارك من موظفي الجهاز الرقابي الأعلى بما فيهم كبار وصغار المدققين وموظفي الشئون الإدارية وست جلسات تبادل معلومات مع رؤساء الغرف الست من الجهاز و17 غرفة إقليمية وعلى مستوى المنطقة من غرف الحسابات. وفي إطار جهوده الحثيثة في هذا المجال، نشر الجهاز الرقابي الفرنسي عدد 11 نشرة الكترونية و16 ورقة حالة، كما وعقد سبعة ورش عمل قدم من خلالها المشاركون آراءهم من خلال جلسات عصف ذهني.

لن يكون هذا العمل كاملاً دون المدخلات التي تفضلت بها الأطراف الخارجية ذات العلاقة. وبهذا، قام الجهاز الرقابي الفرنسي باستشارة ما يقارب 2500 جهة من الجهات الخاضعة لرقابتها عبر استبيانات ومقابلات أجرتها خلال ورش العمل مع ما يزيد عن 200 جهة من تلك الجهات، إلى جانب أعضاء من البرلمان وممثلين محليين منتخبين وقادة جمعيات وصناع القرار في القطاع الحكومي وغيرهم من الصحافيين. وأخيراً، استعان الجهاز الفرنسي بنظيره البريطاني، مكتب التدقيق الوطني، لتنفيذ عمليات مراجعة النظير خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2020 مما أثرى المنتج النهائي.

وقدم السيد موسكوفيسي الخطة الاستراتيجية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والصحافة في فبراير 2021. وفي إطار تنفيذ هذه الخطة سوف يتم التركيز على الموضوعات الأساسية المتعلقة بالموارد.

تقدم الخطة الاستراتيجية JF2025 ثلاث أهداف استراتيجية، والتي تتكون جميعها من 40 إجراء رئيسي للشهور والسنوات القادمة:

خدمة أفضل للمواطنين من خلال تقارير أكثر تنوعاً وأسهل وصولاً وخلال أوقات مناسبة

يحظى الجهاز الرقابي الفرنسي حالياً بثقة أكثر من 70٪ من المواطنين الفرنسيين، وخلال السنة الماضية، ارتفعت نسبة مشاركة الشعب في موقعه الرسمي وفي شبكات التواصل الاجتماعي بواقع 24٪ و21٪ على التتابع. ومع هذا، فقد قام الجهاز الرقابي الفرنسي بتحديد أساليب خاصة لتقوية الروابط مع المواطنين وجعلها أكثر متانة، ومن ضمنها:

- توفير منصة عبر الانترنت للمواطنين تمكنهم من اقتراح

موضوعات للتدقيق.

- توسعة صلاحيات الوصول لأعمال الجهاز الرقابي الأعلى، إذ أن المتاح حالياً عبر الانترنت ما هو إلا 60٪ من تلك الأعمال، كما أن الأزمة المستمرة تؤكد ضرورة قيام الجهاز الرقابي الأعلى بنشر رسائله بطرق أكثر تفاعلية.

- دمج أساليب تدقيق أكثر كفاءة، وتطوير ما يسمى بعمليات التدقيق «المفاجئة والسريعة» والتي تقدم تحليلاً سريعاً حول البيانات المالية وتكاليف السياسات الحكومية.

تعزيز وتحديث الأعمال الخاصة بالجهاز الأعلى الرقابي الفرنسي

بما أن الجهاز الرقابي الفرنسي هو محكمة، فيتوجب عليه الحفاظ على هيكله القضائي ومحاسبة قياديي القطاع الحكومي على سوء إدارتهم للأموال العامة. وبهذا، يجب عليه أن ينتقل إلى استخدام نظام أكثر سهولة وأكثر قابلية للمساءلة يتوافق مع التحديات الإدارية للقرن الحادي والعشرين حيث يتحد كلاً من الجهاز الرقابي ومجلس الحسابات الإقليمية وعبر المنطقة والعمل كقاض لمحاسبة القادة في القطاع الحكومي. كذلك ووفقاً لما هو منصوص عليه في الدستور، يجب أن يكون الجهاز الفرنسي هو المقيّم الأساسي للسياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة. ينبغي لمجالس الحسابات الإقليمية وعبر المنطقة المساهمة في هذا التقييم، ويجب أن يمتلك القادة الإقليميون صلاحية طلبها للقيام بعمليات تقييم السياسات العامة.

كما ويمكن للجهاز الرقابي الفرنسي أن يجعل عمليات التدقيق الخاصة به أكثر فائدة وتأثيراً وأكثر استهدافاً لجميع من يتكرر استخدامه للنهج المبني على المخاطر والالتزام بأفضل ممارسات تنفيذ التدقيق. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون عمليات التدقيق مشجعة أكثر من كونها مُعاقبة وفي الوقت ذاته غير غافلة عن المخالفات وسوء الإدارة وغيرها من المشكلات. وقد أحرز الجهاز الرقابي الفرنسي تقدماً حقيقياً في دمج الأبعاد الأوروبية والدولية ضمن عمله، ولكن يمكنه إحراز المزيد من التقدم في منح هذه القضايا أولوياته.

تعزيز وجود حوكمة أكثر سرعة وتوحيداً

يسخر الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في فرنسا جهوده في خدمة الدولة والقضايا والسياسات الوطنية فيما تسخر مجالس المحاسبة الإقليمية وعبر المنطقة جهودها لخدمة المنطقة والحدود الإقليمية، ويمكن اعتبارهما وجهان لذات العملة، وبهذا يجب أن تعمل هذه الجهات بأسلوب موحد على نحو أكبر. فضلاً عن ذلك، يتوجب على اللجان الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي والحوكمة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة الفرنسي وفي مجالس المحاسبة الإقليمية وعبر المنطقة العمل سوية وعن كثب، إذ ينتفع التخطيط لعمليات التدقيق من وجود تنسيق أفضل ما بين الطرفين.

وسوية، يتشارك كلاً من الجهاز الرقابي الفرنسي ومجالس المحاسبة الإقليمية بمجموعة من الصفات، كالمنظور الواسع والاستقلالية أو القرب من صناع القرار بجميع مستوياتهم مما يمنحهم الصلاحية لإصدار الأحكام والتدقيق والتقييم وتقديم الاستشارة. إذ ستكون هذه الأصول أساساً لإحداث التغيير في السنوات القادمة.

إن الخطة الاستراتيجية بأهدافها الشاملة الثلاث ومبادراتها الطويلة وقصيرة الأجل تقدم خارطة طريق لجهود الجهاز الرقابي الأعلى في فرنسا حتى عام 2025. ولمعرفة المزيد، يرجى الرجوع إلى الخطة سواء الصادرة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

أخبار من الولايات المتحدة الأمريكية

مكتب المساءلة الحكومية يستضيف ندوة عن بعد حول «التدقيق الفوري»

في 7 أبريل 2021، نظم مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، أول ندوة من سلسلة الندوات الدولية المجانية عن بعد والتي تعزز تبادل المعلومات، حيث تتناول القضايا الناشئة التي تواجه مجتمع الإنتوساي خلال الجائحة. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول سلسلة الندوات عن بعد هنا.

تناول موضوع الندوة الافتراضية الأولى التحديات والدروس المستفادة من تنفيذ عمليات التدقيق الفورية للأنشطة المرتبطة بكوفيد-19. وحاضر في الندوة كلا من باميلا مونرو اليس، مدقق عام جامايكا، ونيكول كلاويرز، مدير إدارة فريق الرعاية الصحية من مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، وأركانا شيرسات نائب مدير عام مبادرة الإنتوساي للتنمية. وكان مايكل هيكس، مدير العلاقات الدولية في مكتب المساءلة الحكومية هو عريف الندوة، والتي استقطبت نحو أكثر من 130 مشارك.

وقد شدد المتحدثون على الدور الهام لعمليات التدقيق الفورية، كإجراء التدقيق في نفس الوقت التي تقوم من خلاله الجهات الحكومية بتنفيذ برامجها، كما وتناولوا أثرها في الإشراف خلال الأزمات مثلما حصل في الجائحة. وفيما تتخذ الحكومات أنشطة كبرى للإنعاش، يتوجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تكون سريعة ومواكبة للأوضاع المتغيرة سريعا. وأكدت السيدة مونرو اليس على أن تجنب المشكلات من شأنه توفير المزيد من التكاليف مقارنة بإصلاحها في حال وقوعها فيما بعد. ومن ضمن الأمثلة على ذلك، استطاع الجهاز الأعلى الرقابي في جامايكا من خلال إجراء عمليات تدقيق فورية الحفاظ على 245 مليون دولار أمريكي وحمايته من منحه لغير المستحقين للمخصصات المرتبطة بكوفيد.

أشاد المتحدثون بالإجراءات المتنوعة التي تتخذها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة خلال استجابتها للجائحة، وأشاروا إلى أن الأجهزة قد واجهت العديد التحديات في تنفيذ عمليات التدقيق الفورية. حيث تضمنت تلك التحديات انخفاض جودة البيانات ومحدودية التقنيات وقدرات الموظفين والأسئلة المرتبطة فيما إذا كانت الأجهزة الرقابية مكلفة بممارسة مثل هذا النوع من الرقابة.

وبما أنه من المرجح وقوع المزيد من الكوارث في المستقبل، دعا المتحدثون الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة إلى تبديل دورها والنظر إلى العواقب بشكل أكبر. ووصفت عددا من الخطوات التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والرقابة اتخاذها لتكون جاهزة مسبقا ولتكون متزنة بما فيه الكفاية للتجاوب بفعالية عند وقوع الكوارث.

على سبيل المثال، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أن تطور من عملياتها التجارية وتقنياتها وتضمن تنوع قدرات ومهارات موظفيها بما في ذلك معرفتهم العميقة بالبرامج ومهارات التواصل والاتصالات الشخصية. كما ومن المهم أن تمتلك الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الاستقلالية اللازمة لتنفيذ أعمالها.

قد تكون بعض هذه الخطوات صعبة التنفيذ بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وخصوصا تلك ذات الإمكانيات المحدودة أو التي تواجه تحديات أمنية مستمرة.

ومع هذا، أكدت السيدة شيرسات بأنه وفي وقت الأزمات يمكن أن يكون الجهاز الرقابي ذا أثر بالغ ويمكن أن يقدم أعمالا مبتكرة حتى في ظل القيود الشديدة. وأوصت بضرورة اهتمام الأجهزة الرقابية بطبيعة العمل الذي تطمح لتنفيذه وتقسيمه إلى أجزاء يسهل إدارتها والائتلاف مع الأطراف ذات العلاقة.

كما شددت السيدة كلاورز على أهمية التواصل المبكر مع الأطراف ذات العلاقة عند تنفيذ عمليات التدقيق الفورية، إذ أن توصيل التوقعات والأولويات بوضوح يساعد المؤسسات على دمج المساءلة والشفافية ضمن برامجها منذ البداية.

واتفق المتحدثون على أن تبادل المعلومات وبناء القدرات هو الأساس في مساعدة أعضاء مجتمع الإنتوساي على التحضير للكوارث والاستجابة لها. كما وتطرقت السيدة شيرسات إلى مبادرة تنمية جديدة للإنتوساي والتي تقدم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة خلال ممارستها لمهامها الرقابية على أنشطة كوفيد-19.

استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة:
دراسة الأسباب الجذرية للتناقض في إسرائيل

بقلم: د. أمير سيري، مفوض تدقيق الدولة، مجموعة الخدمات والتسويق والتنظيم، شركة الكهرباء الإسرائيلية، ومحاضر في جامعة بار إيلان – إسرائيل

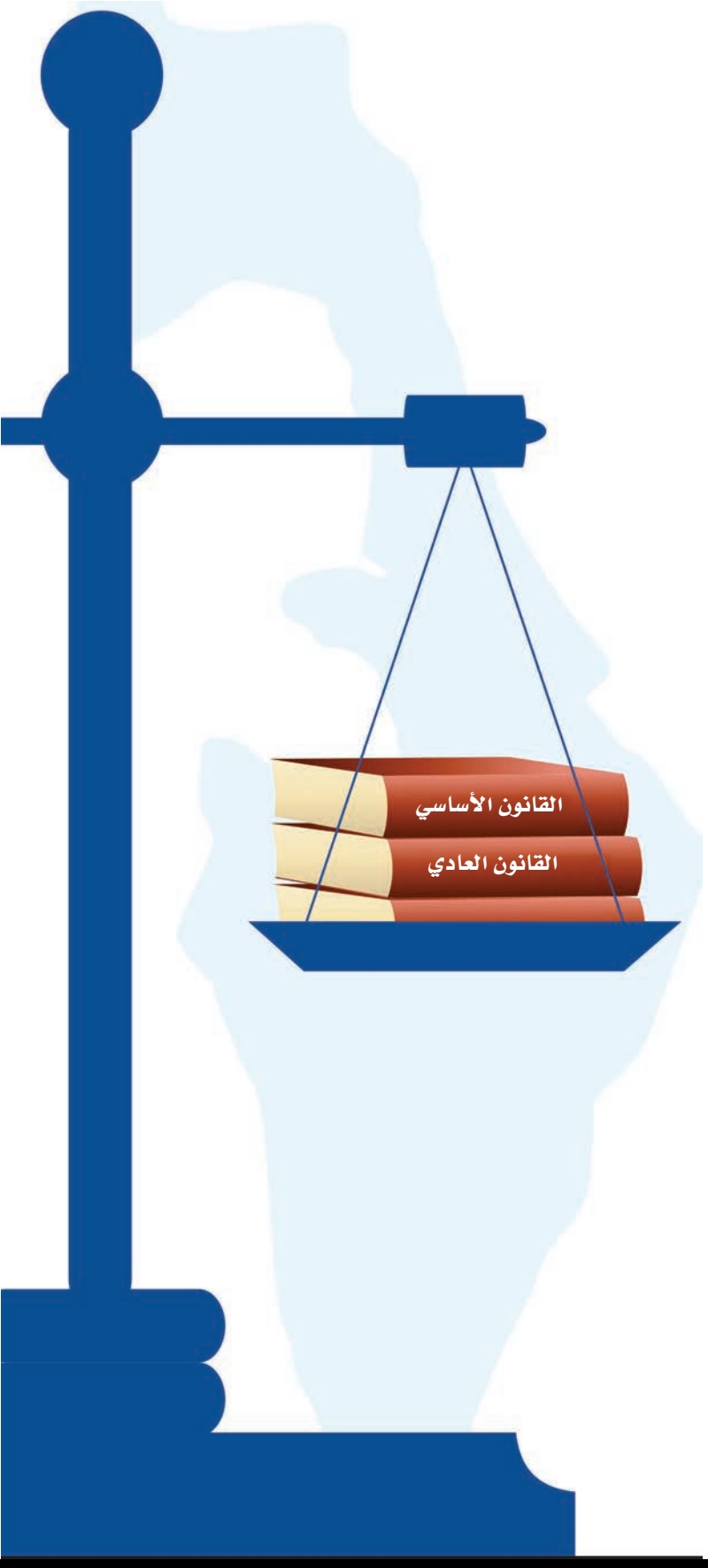

مقدمة

في قضية عام 1995 ضد مراقب الدولة الإسرائيلي ، ذكرت المحكمة العليا الإسرائيلية في حكمها أن «المراقب المالي ليس له صلاحية بشأن ما إذا كان يجب أن يلتزم بإبداء رأيه حسبما يقتضي ذلك؛ باعتباره واجب إلزامي»، وقامت بتوجيه المراقب المالي لإبداء رأي حول الموضوعات المناطة.

بعد ما يقارب ربع قرن، يواجه مكتب المراقب المالي ، وهو الجهاز الأعلى للرقابة في البلاد، مرة أخرى مزاعم مماثلة. وقد ذكر مقالان نُشرا في ديسمبر 2018 بصحيفة إسرائيلية سوء سلوك المراقب المالي من خلال عدم إصدار 40 في المائة من الآراء المطلوبة – في انتهاك مزعوم للقانون الإسرائيلي ومخالف لحكم المحكمة العليا عام 1995.

رداً على ذلك، أشار المراقب المالي إلى وجود تناقضات في الأحكام القانونية، لا سيما تلك المتعلقة بالاستقلال، وهو ركيزة أساسية للحيادية والموضوعية والنزاهة والمصداقية.

ومن جانب آخر، يعنى هذا المقال ببحث استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من خلال التحقيق في الأسباب الجذرية للتناقض في إسرائيل، ومناقشة التوافق الوطني والدولي باعتباره مبدأ دستوري، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المحتملة، وتقديم مقارنة عالمية.

الأسباب الجذرية للتناقض في إسرائيل

يتألف دستور إسرائيل من فصول قائمة على 11 قانونًا أساسيًا، والتي يعنى أحدها بمراقب الدولة. ومن حيث التسلسل الهرمي،

تتجاوز القوانين الأساسية مكانة القوانين العادية.

ينص القانون العادي لمراقب الدولة على أنه ينبغي على المراقب المالي تقديم رأي حول أي مسألة تقع في نطاق واجباته وذلك في حال طلبت الكنيست (الهيئة التشريعية الإسرائيلية أحادية المجلس)، أو لجنة مراجعة حسابات الدولة، أو الحكومة. ومع ذلك، يشير القانون الأساسي لمراقب الدولة إلى أنه، وذلك فيما يتعلق بالمهام المناطة بمراقب الدولة، يتحمل المراقب المسؤولية فقط تجاه الكنيست، كما يعتبر مستقلاً عن الحكومة.

وقد خلقت هذه البيانات تناقضًا – إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ملزمًا (بموجب قانون عادي) بإعداد رأي، فإنه ينتهك ظاهريًا مبدأ الاستقلال (وفقًا للقانون الأساسي).

مبدأ دستوري

تقول ميريام بن بورات، نائب الرئيس التنفيذي السابق للمحكمة العليا الإسرائيلية ومراقب الدولة السابق في إسرائيل: «أصبحت قيمة استقلال مراقب الدولة، بسبب تكريسها في القانون الأساسي، مبدأ دستوريًا».

وأكدت بن بورات في كتابها، «القانون الأساسي لمراقب الدولة»، أنه قد تم ترسيخ الاستقلال كمبدأ دستوري من خلال كلمات الكنيست ذاتها، والتي بدورها تؤكد أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يعتبر «سلطة رقابية» – والتي تعتبر سلطة رابعة تعمل جنبًا إلى جنب مع كل من السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

كما اقترحت بن بورات أن اللغة القانونية لمراقب الدولة الإسرائيلي متناقضة. ومن جانب آخر قام العديد من الباحثين بتوثيق التحديات التي تولدها مثل هذه الاختلافات في القانون والتي تعنى بتحقيق الاستقلال المؤسسي بنجاح.

ومن الجدير بالذكر أن هناك إجماع دولي واسع يسلط الضوء على أن الاستقلال له قيمة عليا، كما يعتبر شرط أساسي لأداء وظائف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل صحيح. ومن جانب آخر يجادل العلماء كون الاستقلال (باعتباره مبدأ دستوري) قد تم التأكيد عليه خلال ممارسات التدقيق الحديث وذلك من خلال استخدام آليات مثل إعلاني ليما والمكسيك.

وقد أكد إعلان ليما، الذي تمت المصادقة والموافقة عليه في مؤتمر منظمة الإنتوساي في عام 1977، على الحاجة إلى الاستقلال المطلق – حيث يمكن أن يؤدي إخضاع المراقب المالي إلى كيانات أخرى إلى إضعاف القدرة على تدقيق أجهزة الدولة – ويقترح البنود التالية:

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تؤدي وظائفها بشكل موضوعي وفعال، وذلك فقط في حال عدم اعتمادها على الهيئة الخاضعة للرقابة، وحمايتها من أي تأثير خارجي.
- بينما لا يمكن لأي هيئة حكومية أن تكون مستقلة تمامًا (لأنها تشكل جزءًا لا يتجزأ من الدولة)، إذ يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى الاستقلال التنظيمي والوظيفي لأداء دوره.
- يجب أن ينص الدستور على إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ودرجة استقلاليته.

يحدد إعلان المكسيك، الذي تم تبنيه في مؤتمر منظمة الإنتوساي لعام 2007، المبادئ الأساسية للاستقلال ويؤكد على جوانب مثل ضمان الحيازة والحصانة القانونية في أداء الواجبات بشكل طبيعي.

وشدد الإعلان على ضرورة الاستقلال عن أي عامل خارجي. الأمر الذي بدوره يتوافق مع التعريف الكلاسيكي للاستقلال (كما تم الكشف عنه في دراسة أجريت عام 1991 حول الرقابة البرلمانية الشخصية في 48 دولة)، والتي تؤكد اعتبار انتفاء وجود أي تدخل خارجي كعنصر حاسم.

المخاطر المحتملة

تؤكد الأبحاث أن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الرقابة الفاعلة، خاصة وأن الحيادية والموضوعية يمكن أن يؤديا إلى تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة وتحسين ثقة الجمهور.

قدمت مقالة نشرت من قبل معهد المدققين الداخليين في عام 2015 بعنوان «التدقيق الداخلي في مرمى البصر» نتائج استطلاع لما يقارب 500 رئيس مدقق داخلي في الولايات المتحدة. وقد أظهرت النتائج مخاطر حقيقية للغاية

على استقلالية المنظمة. و تجدر الإشاره إلى أن 55٪ من المستجيبين أشاروا إلى أنه قد تم توجيههم لحذف أو مراجعة نتيجة تدقيق مهمة مرة واحدة على الأقل (وقد ذكر 17 ٪ أن الأمر قد حدث 3 مرات على الأقل). ومن الجدير بالذكر إلى أنه قد تم الكشف عن تعليمات من قبل ما يقارب النصف تعنى بعدم إجراء أعمال التدقيق في منطقة تم تقييمها على أنها ذات مخاطر عالية، وأشار 32 ٪ من المستجيبين إلى توجيههم لإجراء أعمال التدقيق في المقام الأول في مناطق ذات مخاطر منخفضة.

وعلى الرغم من أن المقالة تناقش المخاطر المحتملة على الاستقلالية فيما يتعلق بالمدققين الداخليين، إلا أن هذه الأنواع من المخاطر بحد ذاتها قد تنطبق على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مثل طلبات إبداء الرأي حول قضية والتي لربما لا تفضلها الحكومة.

مقارنة عالمية

تشمل مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إسرائيل (كما هو مبين في القوانين التي تحكم أنشطة التدقيق الوطنية) إجراء عمليات تفتيش للعمليات الحكومية وإجراء عمليات تدقيق منتظمة وتدقيق الأداء.

وفي بعض الدول – مثل أستراليا وكندا وألمانيا والنرويج – يشمل عمل التدقيق تقديم المشورة للمدققين بشأن مسائل الإدارة المالية والفعالية التشغيلية (بشكل منفصل عن تقارير التدقيق السنوية)، وتشمل واجبات الرقابة في عدد قليل من البلدان المختارة مساعدة الأعضاء التشريعيين في فحص مختلف القضايا.

كما تشير بعض الأبحاث إلى أن تقديم خدمات الاستشارات والتدقيق في وقت واحد يمكن أن يؤدي إلى تضارب – مسألة الاكتفاء الذاتي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والاستقلالية. حيث يسعى المدقق إلى تقديم المشورة بشأن تعزيز الكفاءة، ولكن هذا الدور الاستشاري قد يكون مخالفًا للتدقيق وإعلام الجمهور عند ملاحظة الهدر وعدم الفعالية.

في الواقع، فإن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يسعى إلى تحقيق التوازن وذلك فيما يعنى بالحفاظ على المصداقية من خلال إصدار تقارير معقدة، إلى جانب إثبات أهميته وقيمته للحكومة والهيئات الخاضعة للرقابة.

الخاتمة

لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن أحدث الادعاءات (كون المراقب المالي قد فشل في إصدار 40 ٪ من الآراء المطلوبة)، ويستمر الجهاز الأعلى للرقابة في العمل كسلطة رابعة مستقلة.

وقد يعتبر إجبار الوكالة على إنجاز أعمال مراجعة الحسابات المطلوبة أمرا مثيرا للمشاكل، لأنها تتعارض بشكل مباشر مع القانون الأساسي للمراقب المالي الحكومي وقد يعرقل القدرة على إنجاز أي عمل وأولويات مقررة حاليا.

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يسعى إلى تحقيق التوازن وذلك فيما يعنى بالحفاظ على المصداقية من خلال إصدار تقارير معقدة، إلى جانب إثبات أهميته وقيمته للحكومة والهيئات الخاضعة للرقابة

علاوة على ذلك، قد يؤدي الامتثال لجميع الطلبات التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى الحاجة إلى تطبيق عوامل التناسب والمعقولية – مؤثرات إضافية على عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

إن النظر في سياسات وإجراءات وأحكام الرقابة على نطاق عالمي يمكن أن يساعد في إنشاء أفضل الممارسات، ومع ذلك فإن هناك ضرورة واحدة في توفير الحيادية والموضوعية والنزاهة والمصداقية الفاعلة – استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

للحصول على قائمة كاملة بالمراجع أو لمعرفة المزيد حول استقلال الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إسرائيل يرجى التواصل مع المؤلف عبر البريد الإلكتروني:

amir·seri@iec·co.il·

الجهاز الأعلى للرقابة الفيتنامي يتجه نحو الاستقلال المستدام

بقلم ثانه هاي فو، مدير عام إدارة الشؤون القانونية، ودونغ تان تشاو، رئيس قسم العلاقات الثنائية، مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي

مقدمة

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً في التأكيد على أن ضوابط الإنفاق العام تعمل بشكل صحيح، وكذلك في تقديم التوصيات لمؤسسات القطاع العام حول كيفية العمل والتصرف بطريقة أكثر فعالية وشفافية. كما تزود الأجهزة العليا للرقابة المواطنين بالثقة بأن الحكومة تستخدم الموارد العامة بطرق من شأنها تحقيق الاستفادة القصوى من حيث القيمة وتسليم النتائج. ولكن من الصعب على الأجهزة العليا للرقابة غرس هذه الثقة إن لم تكن تحظى بالاستقلالية التامة.

فمنذ تأسيسه قبل حوالي 30 عاماً، أصبح مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي (SAV) أكثر استقلالية بمرور الوقت، وذلك حسب مبادئ إعلان ليما لعام 1977، وإعلان المكسيك لعام 2007، ومؤخرا جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتضمنت رحلة مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي نحو الاستقلالية اعتبارات قانونية وعملية.

إن استقلال مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي قد ساعده لكي يلعب دوراً هاماً في تنمية وتطوير الدولة والاندماج الدولي، ولا سيما في ضمان شفافية واستدامة الأمور المالية العامة. كما كثف مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي جهوده للمساهمة بشكل كبير في مجتمع التدقيق العام الإقليمي والدولي. وإن مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي فخور لكونه أحد المؤسسين لمنظمة دول جنوب شرق آسيا للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأسينساي) في عام 2011، كما ترأس المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأسوساي) خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2021.

تحقيق الاستقلال القانوني

تم الإقرار بأهمية الرقابة الحكومية المستقلة لأول مرة في إعلان ليما عام 1977. كما تضمنت المبادئ الأساسية التي تم تحديدها في إعلان المكسيك عام 2007 حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة الحاجة إلى «الاستقلالية القانونية» من خلال إطار عمل دستوري وتشريعي وقانوني.

وعلى غرار العديد من الأجهزة العليا للرقابة، كانت رحلة مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي نحو الاستقلال القانوني شاقة (انظر الشكل 1). ففي العقد الأول، كان مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي هيئة فرعية تنفيذية تخضع للسلطة المباشرة لرئيس الوزراء. وأصبح مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي هيئة مستقلة عندما تم إقرار قانون تدقيق الدولة الأول عام 2005. فقد نص القانون باعتبار مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي هيئة مستقلة للتفتيش المالي للدولة تم تأسيسها من قبل المجلس الوطني، وأنها تعمل بموجب القانون. وتم تكليف مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي بإجراء عمليات التدقيق المالي، وتدقيق الالتزام، وتدقيق الأداء على جميع إدارات ومؤسسات الدولة

التي تستخدم الميزانية العامة والموارد والأصول.

في عام 2013، تم تكريس الصفة القانونية لمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي والمدقق العام لأول مرة في الدستور الفيتنامي. وعلى غرار قانون تدقيق الدولة، نص الدستور على أن مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي يعتبر هيئة مستقلة يضعها المجلس الوطني وتتقيد فقط بالقانون.

كما عزز الدستور استقلالية مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي وطريقة عمله، وحدد وضعه القانوني، ووظائفه وسلطاته، وتنظيمه، كما حدد الدستور بشكل واضح مسؤوليات الهيئات والمنظمات والوحدات والأفراد المتعلقين بمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي. على سبيل المثال، ذكر الدستور بأن المدقق العام هو رئيس مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي، وهو مسؤول عن عمليات المكتب أمام المجلس الوطني.

لقد جرى تعديل قانون تدقيق الدولة في عامي 2015 و2019، وذلك لخلق مؤسسات فعالة ذات مساءلة وشفافية على جميع المستويات وفي كل المجالات، وتم ذلك وفقاً للدستور والقوانين الأخرى، مثل قانون ميزانية الدولة وقانون مكافحة الفساد، بالإضافة إلى إعلان هانوي 2018 التابع للأسوساي حول الرقابة البيئية من أجل التنمية المستدامة.

تحقيق الاستقلال العملي

على الرغم من أهمية الأحكام الدستورية والقانونية، إلا أن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة تتضمن ما هو أكثر بكثير من مجموعة من القوانين. إضافة إلى ذلك، من الضروري أن تمارس الأجهزة العليا للرقابة ما يشير إليه إعلان المكسيك بـ «دي فاكتو» أو الاستقلال العملي، والذي يتضمن أبعاداً تنظيمية ووظيفية ومالية.

الاستقلال التنظيمي. إن المدقق العام هو رئيس مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي، ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني لفترة مدتها خمس سنوات. ويتم تعيين نائب المدقق العام من قبل لجنة دائمة تابعة للمجلس الوطني والتي تملك القدرة على إقالته أيضاً. ويترأس إدارات التدقيق المتخصصة ومكاتب التدقيق الإقليمية مدراء العموم، والذين يتم تعيينهم من قبل المدقق العام، والذي يملك القدرة على إقالتهم أيضاً. في الوقت الحالي، يضم مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي 32 إدارة ومكتب إقليمي، مع نحو 2,500 موظف، وجميع المدققين يملكون شهادة جامعية أو أعلى منها. إن كفاءة الموظفين، بالإضافة إلى متطلبات التدريب المهني، تعزز من الاستقلالية التشغيلية لمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي.

الشكل 1: الجدول الزمني للاستقلال القانوني لمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي

السنة	الإطار القانوني الدولي	الإطار القانوني لمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي
1977	إعلان ليما الخاص بالتوجيهات حول ضوابط التدقيق	
1994		تأسيس مكتب تدقيق الدولة
2005		قانون تدقيق الدولة
2007	إعلان المكسيك حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة	
2010		الخطة الاستراتيجية نحو 2020
2013		الدستور 2013
2015	جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 – هدف التنمية المستدامة رقم 16	تعديل قانون تدقيق الدولة
2017	خطة الإنتوساي الاستراتيجية 2017–2022 (دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة)	
2018	إعلان هانوي حول التدقيق البيئي للتنمية المستدامة	تعديل قانون تدقيق الدولة
2019		
2020		الخطة الاستراتيجية نحو 2030

الاستقلال الوظيفي. يضع مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي خطة التدقيق الخاصة به بشكل مستقل، ويطبق منهجية التدقيق ويقوم بإجراء التدقيق، ومن ثم يقوم بإعداد التقارير بالنتائج ويقدمها إلى المجلس الوطني. ويملك مدققو مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي الحق بالدخول والوصول إلى المعلومات والوثائق التي تقع ضمن نطاق التدقيق. يحافظ المكتب على علاقات جيدة مع الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما يعمل مع الصحافة والإعلام من أجل التواصل مع عامة الشعب حول أنشطته وأعماله. في عام 2016، وفي محاولة لتوحيد ممارسات التدقيق العامة الوطنية، قام مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي بإصدار مجموعة تضم 39 معيارًا للتدقيق على القطاع العام بناءً على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

الاستقلال المالي. يملك مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي الموارد اللازمة من أجل القيام بأنشطته، ولكن هذه الموارد ماتزال عرضة لتدخلات وزارة المالية. وينص قانون تدقيق الدولة على أن يحدد مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي تكلفته التشغيلية ويقوم بإرسالها إلى الحكومة من أجل تجميعها، وتكون خاضعة لقرارات المجلس الوطني. ومن الناحية النظرية، إن هذا المتطلب قد يؤثر على ميزانية مكتب تدقيق الدولة، وقد يسبب مشكلة يتوجب النظر فيها عند إجراء المراجعات المستقبلية لقانوني تدقيق الدولة وميزانية الدولة.

وخلاصة القول، يتمتع مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي الآن بالاستقلال القانوني والاستقلال العملي على حد سواء، ويمارسهما بشكل فعال للرقابة على استخدام الأموال والأملاك العامة. ومن خلال أعمال التدقيق، يقوم مكتب تدقيق الدولة بدعم المجلس الوطني ومجلس الشعب في جميع المستويات، كما ساهم في مكافحة الفساد، واكتشاف ضياع وهدر الأموال، ومنع المخالفات القانونية، ومساعدة الهيئات الحكومية على تحقيق فعالية أكبر.

سبل المضي قدماً: الاستقلال المستدام وهدف التنمية المستدامة رقم 16

يعتبر تحقيق الاستقلال المستدام عملية وليس منتج، وتحتوي تلك العملية على محطات وعقبات. ولذلك السبب، من الضروري أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بحماية استقلاليتها بيقظة، وذلك من خلال الحفاظ على أهميتها وصلتها، وتزويد الأطراف ذات العلاقة بالضمانات، والتكيف مع المتغيرات. وكما تقوم الحكومات بتبني وسائل جديدة لتقديم الخدمات، يجب أن تظل الأجهزة العليا للرقابة مرنة في كيفية قيامها بأعمال التدقيق. كما يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تكون مستعدة لاقتراح سلطات قانونية جديدة، عند الضرورة، مثل الحق في التدقيق على تدفق الأموال العامة.

يعتبر الاستقلال المستدام عنصراً أساسياً في الجهود لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16، والذي يدعو إلى «السلام والعدالة والمؤسسات القوية». ويمكن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16 من خلال القضاء على الاحتيال والفساد، ووضع هياكل فعالة ذات مساءلة وشفافية في جميع المستويات، والحفاظ على حق الوصول العام للمعلومات، وحماية الحريات الأساسية بالالتزام بالتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

على الرغم من أهمية الأحكام الدستورية والقانونية، إلا أن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة تتضمن ما هو أكثر بكثير من مجموعة من القوانين

يحدد هدف التنمية المستدامة رقم 16 عدة أهداف ليحققها مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي بحلول العام 2030 تماشياً مع القيم الأساسية للاستقلال المستدام. أولاً، يهدف مكتب تدقيق الدولة إلى تحسين قدراته التشغيلية وأعمال التدقيق من ناحية الجودة والكفاءة والفعالية، وذلك من أجل تعزيز قدرته على الرقابة في استخدام الأموال والأصول العامة. وعلى وجه التحديد، يهدف مكتب تدقيق الدولة إلى تحسين قدرته في إجراء عمليات تدقيق الأداء، وإلى تعزيز ولايته القانونية للسماح بوصول أكبر للمعلومات.

ثانياً، يخطط مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي ليتطور خلال مراحل، ليصبح مؤسسة ذات مهنية عالية، وذلك لمواكبة عصرنة الدولة مع مواصلة التزامه بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات. وسيقوم مكتب تدقيق الدولة بالتركيز على بناء بنيته التحتية الرقمية، وتنفيذ التشغيل الآلي لدعم أعماله ونشاطاته.

أخبـــار الإنتوسـاي

تبادل الخبرات يعود
بالنفع على الجميع

صندوق الإنتوساي والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للمملكة العربية السعودية يساعدان في استمرار العمليات أثناء الجائحة

بقلم: منال الدهيمي من ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية ومارك كينان من مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

في إطار الجهود التكميلية المبذولة، قدمت كل من المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الإنتوساي) وديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية – الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الدولة– تمويلاً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمساعدتها في استمرار العمليات أثناء الجائحة.

وتحت قيادة الدكتور حسام العنقري، المدقق العام للمملكة العربية السعودية، والسيد جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة، تقدم منحة الإنتوساي «استمرارية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال كوفيد–19» التمويل لشراء تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT)، وكذلك معدات الحماية الشخصية، للاستجابة للاحتياجات التي تسببت بها الجائحة. في ظل هذا الجهد الاستثنائي، وفرت الإنتوساي ما مجموعه 700,000 يورو، والذي يعد متاحًا اعتبارًا من شهر أكتوبر 2020 ولمدة ثلاث سنوات حتى يتم إنفاق المبلغ. ويعتبر كل جهاز تم اختياره مؤهل للحصول على 20,000 يورو كحد أقصى.

عمل كل من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة العربية السعودية ومكتب المساءلة الحكومية الأمريكي – الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الولايات المتحدة– عن كثب مع مبادرة الإنتوساي للتنمية والأمانة العامة للإنتوساي لتنفيذ هذا البرنامج.

خلال الفترة من شهر أكتوبر 2020 حتى فبراير 2021، منحت الإنتوساي 36 جهازاً أعلى للرقابة ما يزيد عن 400,000 يورو نظير مواد مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة وخدمات الاتصال بالإنترنت ومعدات الحماية. تمثل هذه الأجهزة ستة من مناطق الإنتوساي السبع. تلقى البرنامج ردود فعل إيجابية للغاية من المجتمع، وبدأ المستفيدون باستخدام الأموال وإعداد التقارير عن التقدم المنجز.

استخدم أحد الأجهزة التي تلقت المنحة من منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أولاسيفس) تمويله في شراء نقاط الوصول اللاسلكية وتحديث مؤتمرات الفيديو، مما يساعد على «مواصلة عملياتنا ... التي ستضمن تغطية كافية وجودة جيدة للعمل المؤسسي».

كما استخدم أحد الأجهزة التي تلقت المنحة من المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (يوروساي) تمويله للمساعدة في «تلبية تكاليف الاستثمار المطلوبة في خادم الشبكة الخاصة الافتراضية (VPN) وتحديث نظام الموارد البشرية»، حيث أن «هذا الاستثمار وفر المرونة التي طلبها الموظفون للعمل من المنزل خلال جائحة كوفيد–19 وضمان استمرارية العمل».

ما زال التمويل متاحاً، وتشجع الإنتوساي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تقديم الطلب. يمكن الحصول على تعليمات حول كيفية التقديم عبر الرابط.

استكمالاً لجهوده المبذولة، أنشأ ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية، تحت قيادة الدكتور العنقري، الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (FSIP)، حيث خصص الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة العربية السعودية 2 مليون دولار أمريكي لهذا الصندوق للفترة من 2020 إلى 2022، وذلك لمساعدة الأجهزة الأعضاء في المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأسوساي) في تعزيز مرونتها من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدورات التدريبية.

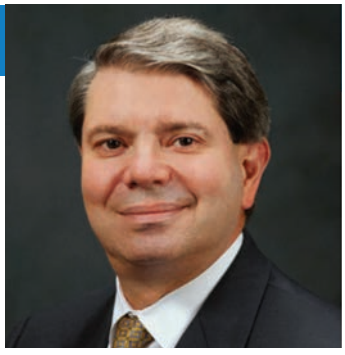

السيد جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة

«يمثل برنامج المنح التزام مجتمع الإنتوساي بمساعدة زملائنا الدوليين في تنفيذ مهامهم. إن مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في استمرار أعمالها أثناء الجائحة أمر في غاية الأهمية ولاسيما في ظل التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها أجهزة الرقابة العليا مع ظهور الجائحة في جميع أنحاء العالم. أود أن أشكر مجلس مديري الإنتوساي ولجنة الإنتوساي المعنية بالسياسات والشؤون المالية والإدارية على دعمهم لهذا البرنامج، وأنا ممتن بشكل خاص لمبادرة الإنتوساي للتنمية والأمانة العامة على تعاونهما في تنفيذ البرنامج».

الدكتور حسام العنقري
رئيس ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية

«يسعد ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية دائمًا تقديم الدعم المالي والفني لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. لقد تعلمنا من جائحة كوفيد-19 أنه بغض النظر عن حجم الكرة الأرضية، فمن الواضح أننا نعيش في عالم واحد وما يؤثر على فرد ما قد يؤثر بالتأكيد على الآخرين. وفي هذا الصدد، يتحمل أعضاء مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مسؤولية المساهمة في مساعدة بعضهم البعض لتشكيل عالم مسؤول وشفاف».

لمزيد من الدعم لمجتمع الإنتوساي، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة العربية السعودية بمساعدة عدداً من أعضاء الأسوساي ممن تقدموا بطلب للحصول على منحة الإنتوساي، وبالتالي مساعدة الإنتوساي على تلبية الحاجة المتزايدة للمساعدة.

كانت التعليقات الأولية بشأن الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (FSIP) إيجابية للغاية، حيث وجدت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن المنحة عملت على تعزيز استمرارية عملياتها وبنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لا زال تمويل الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة متاحاً، ويتم تشجيع أعضاء الأسوساي على التقديم. يمكن الحصول على تعليمات حول كيفية التقديم عبر الرابط (مذكور في النسخة الإنجليزية من المجلة).

وفيما يخص المنحتين، أعربت منظمة الإنتوساي والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في المملكة العربية السعودية عن تقديرهما لفرصة التعاون مع كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على حدة والتي تكللت بالنجاح، وسيستمران في البحث عن فرص أخرى لمساعدة مجتمع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الصعيد العالمي.

لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة تجمع معلومات حول الاستجابات لهذه الجائحة

قامت لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC) بإعداد وثيقة مرجعية موحدة حول الجهود التي يبذلها مجتمع الإنتوساي خلال الفترة من مارس 2020 حتى فبراير 2021 في مواجهة جائحة كوفيد-19. وإلى جانب «المرصد الدولي للمبادرات الحكومية ومبادرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة بكوفيد-19» الذي أطلقته جمهورية بيرو، ستكون هذه الوثيقة بمثابة مرجع قيم لأعمال مراقبة جائحة كوفيد-19.

لقد تم تجميع الوثيقة - «جائحة كوفيد-١٩- الاستجابات التنظيمية في إطار الإنتوساي» - بناءً على توصية من لجنة الإشراف على القضايا المستجدة (SCEI) وبناءً على الوثيقة الأولية حول استجابات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للوباء والتي تم إعدادها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في روسيا. جمعت سكرتارية لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة معلومات للوثيقة من مصادر مختلفة، بما في ذلك لجنة الإنتوساي المعنية بالسياسات والشؤون المالية والإدارية (PFAC)، ولجنة الإنتوساي المعنية بالإشراف على القضايا المستجدة (SCEI)، ومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، ومنظمات الإنتوساي الإقليمية، والمواقع الإلكترونية والوثائق الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تهدف هذه الوثيقة إلى (أ) تزويد المجتمع الدولي بمعلومات فورية حول الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالجائحة، مثل استمرارية العمليات، والعمل عن بعد، والتدقيق، وبناء القدرات؛ (ب) الحفاظ على الذاكرة المؤسسية وتوفير مستودع إلكتروني لأفضل الممارسات؛ و(ج) العمل كمصدر لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على التعامل مع استمرارية العمليات والحفاظ عليها خلال أزمات مماثلة في المستقبل.

يمكن الحصول على الوثيقة في قسم «الممارسات الجيدة» في البوابة الإلكترونية لمجتمع الإنتوساي. تعتزم لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة بأن تكون الوثيقة حية، حيث تتوقع لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة من مجتمع الإنتوساي بذل العديد من الجهود الإضافية في ظل استمرار هذه الجائحة. ترحب اللجنة بأية تعليقات تردها من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء وأجهزة الإنتوساي بشأن الوثيقة، وستعمل على تحديثها باستمرار بناءً على المعلومات الواردة. يرجى إرسال الاقتراحات أو الإضافات إلى سكرتارية لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة على البريد الإلكتروني التالي: ir@cag.gov.in.

لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية (PSC) تعلن عن المعايير التي تمت مراجعتها وتنشئ شبكات للمترجمين وضباط الاتصال

إصدارات الإنتوساي لعمليات التدقيق المالي التي تمت مراجعتها أصبحت متاحة الآن

يتوفر على الموقع الإلكتروني issai.org إصداران منقحان للإنتوساي حول عمليات تدقيق البيانات المالية، وهما: ISSAI 200 – مبادئ التدقيق المالي، وISSAI 2000 – تطبيق معايير التدقيق المالي.

يقدم المعيار ISSAI 200 المبادئ الأساسية لتدقيق البيانات المالية أو غيرها من أشكال عرض المعلومات المالية. وهو يكمل المبادئ الأساسية للمعيار 100 مع السياق المحدد لتدقيق البيانات المالية. المعيارين معاً يشكلان الأساس لمجموعة كاملة من الإصدارات المهنية الصادرة عن الإنتوساي في هذا المجال ويجب الالتزام بكليهما.

يحدد المعيار ISSAI 2000 الاعتبارات الخاصة في تطبيق متطلبات معايير التدقيق الدولية (ISAs) في سياق عمليات التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. لقد تم وضع المعايير الدولية للتدقيق من قبل المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان (IAASB)، ويوجد لدى الإنتوساي اتفاقية تسمح لها بدمج معايير التدقيق الدولية في إطار عمل منتدى الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP).

يكمن الغرض الرئيسي من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تزويد أعضاء الإنتوساي بمجموعة شاملة من المبادئ والمعايير الخاصة بتدقيق البيانات المالية لدى جهات القطاع العام. كلا الإصدارين هما نتيجة عمل لجنة التدقيق المالي والمحاسبة الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية للإنتوساي، وقد تم اعتمادهما من قبل مجلس المديرين في عام 2020.

سكرتارية لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية تنشئ شبكة من المترجمين المتطوعين لإصدارات الإنتوساي

أنشأت سكرتارية لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية شبكة من المترجمين المتطوعين لترجمة إصدارات الإنتوساي، وذلك بهدف ضمان جودة عمليات الترجمة. إن قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) بإتمام عمليات الترجمة – بدلاً من الاستعانة بالمترجمين التجاريين ممن يفتقرون إلى معرفة متخصصة بمجال التدقيق – تعد خطوة نحو الوصول إلى ترجمات عالية الجودة.

ووفقاً لإجراءات الإنتوساي الواجبة والخاصة بوضع المعايير، يجب أن تكون إصدارات الإنتوساي متاحة باللغات الرسمية الخمس للمنظمة: الإنجليزية، والإسبانية، والفرنسية، والألمانية، والعربية.

إننا نوجه الدعوة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي لديها مترجمين للغات الرسمية، أو ممن لديها مدققين يتمتعون بخبرة ومهارة في الترجمة، للمشاركة في شبكة ترجمة إصدارات الإنتوساي. من المهم أن يكون لدى المترجمين خلفية حول الموضوع ويتقنون اللغة الإنجليزية. جدير بالذكر أن الشبكة الحالية للمترجمين المتطوعين تضم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدى الأرجنتين وألمانيا والنمسا وقطر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المهتمة بالانضمام إلى الشبكة التواصل مع أمانة لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية عبر البريد الإلكتروني التالي: psc@tcu.gov.br.

لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية تنشئ شبكة من ضباط الاتصال للمعايير

أنشأت لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية شبكة من ضباط الاتصال لمعايير الإنتوساي (ISLO)، وذلك بغرض تعزيز التواصل حول عملية وضع المعايير ومعرفة المزيد حول تطبيق إطار العمل. توفر شبكة ضباط الاتصال لمعايير الإنتوساي نقطة تواصل واحدة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والهيئات العاملة في الإنتوساي.

يتلقى ضباط الاتصال الطلبات من لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية أو غيرها من هيئات الإنتوساي ويتجاوبون مع هذه الأطراف حسب الضرورة، مثلاً عن طريق تقديم الملاحظات حول موضوع معين أو عن طريق نشر المعلومات في منظماتهم. يحدد ضباط الاتصال أيضاً المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير، وينقلون هذه المعلومات إلى الجهة المعنية بالإنتوساي.

للانضمام إلى هذه الشبكة، يرجى التواصل مع نائب رئيس لجنة الإنتوساي المعنية بالمعايير المهنية عبر البريد الإلكتروني التالي: ECA-ISLO@eca.europa.eu

مجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي تتبادل المعرفة خلال الجائحة

بقلم: شارلين كالهون، محلل أول، مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

على مدار العام الماضي، ركزت مجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي (WGFMRR) بشكل أساسي على تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي، واستجابة الحكومات للأزمة، وأعمال التدقيق لتقييم جهود التعافي الاقتصادي.

أنشأ مجلس إدارة الإنتوساي مجموعة العمل في عام 2012 لتعزيز خبرة أعضاء الإنتوساي في الإشراف على النظم المالية الوطنية بعد الأزمة المالية لعام 2008. منذ عام 2014، ومجموعة العمل تجتمع سنوياً لتبادل المعلومات حول أعمال التدقيق ومناقشة التوجهات الرئيسية في القطاع المالي مع خبراء من صندوق النقد الدولي (IMF)، ومجلس الاستقرار المالي (FSB)، ومنظمات دولية ومحلية أخرى.

أثناء تبادل المعرفة خلال الجائحة، قام فريق العمل بإجراء تعديلات على ممارسات الاتصال والتركيز على خدمة احتياجات أعضائه بشكل أفضل. اعتمدت مجموعة العمل تقنية عقد المؤتمرات الافتراضية لإنجاز العمل المخطط مسبقاً ليتم عبر الاجتماع السنوي بالحضور الشخصي والذي يستضيفه مكتب المدقق العام الكندي (OAG). كما تقاسم الأعضاء مسؤولية استضافة الاجتماعات الافتراضية.

في مايو 2020، استضاف مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (GAO) أول منتدى افتراضي لمجموعة العمل حول تأثير الجائحة على القطاعين الاقتصادي والمالي. تبادل أعضاء مجموعة العمل المعلومات حول استجابات حكوماتهم الوطنية للجائحة وأعمال التدقيق الجارية لتقييم جهود التعافي من جائحة كوفيد-19. قدّم الاقتصاديون من مكتب المساءلة الحكومية الامريكي ومكتب المدقق العام الكندي لمحة عامة عن الظروف المالية العالمية، مع الإشارة إلى التأثير الكبير الذي خلفته الجائحة على النظام المالي، ومن المرجح أن يطول التعافي الاقتصادي حتى يتوفر اللقاح على نطاق واسع. قدم خبراء من مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للإشراف المصرفي لمحة عامة عن استجاباتهم المستمرة والأنشطة المخطط لها المتعلقة بالجائحة، مثل الجهود المبذولة لجمع وتبادل المعلومات مع الأعضاء وهيئات وضع المعايير الأخرى.

عقدت مجموعة العمل اجتماعين افتراضيين آخرين في عام 2020. خلال اجتماع يوليو الذي استضافه مكتب المساءلة الحكومية، قدّم الأعضاء تحديثات حول أعمال التدقيق المتعلقة بجهود التعافي الاقتصادي والتأهب للأوبئة وإدارة الكوارث، وناقشوا تحديات التدقيق في بيئة افتراضية. خلال الاجتماع الذي عقد في سبتمبر باستضافة مكتب المدقق العام الكندي، تعرف الأعضاء على مخاطر المناخ على الاستقرار المالي خلال عرض قدمه رئيس شبكة البنوك المركزية والمشرفين حول تخضير النظام المالي.

استضاف مكتب التدقيق الوطني الصيني الاجتماع

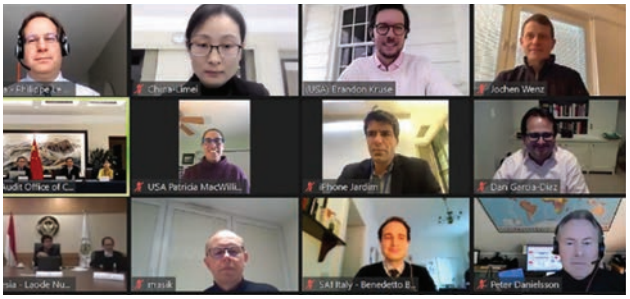

الافتراضي الرابع لمجموعة العمل في يناير 2021. حيث ناقش الاقتصاديون من صندوق النقد الدولي وشركة الصين الدولية لرأس المال وبنك الصين آفاق الاقتصاد العالمي والنظام المالي في أعقاب الجائحة، كما قاموا بتحليل استجابات كل من الولايات المتحدة والصين للجائحة. كما استعرض خمسة من أعضاء مجموعة العمل أعمال التدقيق الأخيرة المتعلقة بكوفيد - 19، والإشراف المصرفي، وفوائد وتكاليف أنظمة مكافحة غسل الأموال.

تخطط مجموعة العمل لاستضافة اجتماعات افتراضية ربع سنوية للفترة المتبقية من عام 2021، وذلك لمواصلة تبادل المعلومات حول أعمال التدقيق والاستجابات للجائحة. تخطط مجموعة العمل أيضاً لتغطية الموضوعات الرئيسية الأخرى التي تؤثر على القطاع المالي، مثل تغير المناخ والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني. رغبة منها في تسهيل التبادل المستمر للمعلومات والتعاون بين الاجتماعات، تخطط مجموعة العمل لتحديث موقعها الداخلي الجديد والذي تم تطويره بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الهند، وذلك من خلال إضافة موضوعات المناقشة وتقارير التدقيق ذات الصلة والمصادر الأخرى التي تهم أعضائها.

مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية تعقد اجتماعاً افتراضياً وتطلق جائزة جديدة

من اليسار إلى اليمين: جيركي كاتينين رئيسة سيترا – صندوق الابتكار الفنلندي، وجوسلين بليريو – مؤسسة إلين ماك آرثر، وإليسا توندا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بقلم فيفي نيمينما، الأمين العام لمجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة لمنظمة الإنتوساي

مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة البيئية تعقد اجتماعا افتراضيا، وتركز على الاقتصاد الدائري

بسبب استمرار الجائحة، عقدت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة لمنظمة الإنتوساي اجتماعاً افتراضيا عبر الأثير، والذي بدوره مثل الاجتماع العشرون لمجموعة العمل وذلك في شهر يناير لعام 2021. و قد ركز الاجتماع بشكل أساسي على موضوع «الاقتصاد الدائري»، والذي يشجع الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، إلى جانب الاستخدام الكفوء للموارد. وقد أشارت الأمين العام فيفي نيمينما من استوديو الاجتماع في هلسنكي في حديثها قائلة: «نعتقد أن مفهوم الاقتصاد الدائري سيساعدنا على إعادة التفكير بطريقة مبتكرة في كيفية تنظيم مجتمعاتنا واقتصاداتنا».

يمكنكم الحصول على ملخص للعروض التقديمية الرئيسية وحلقات النقاش حول هذا الموضوع بالضغط هنا.

على الرغم من بعض الأعطال الفنية وتحديات تفاوت المناطق الزمنية، أتت ردود الفعل إيجابية والتي بدورها مثلت 300 مشارك مسجل من حوالي 70 دولة. ومن جانب آخر، عملت الألواح الهجينة التي تعنى بالجمع ما بين مدخلات مكبرات الصوت في الاستوديو وخبراء من دول أخرى عبر الفيديو بشكل جيد. وقد أكد هذا الحدث على أنه من المحتمل مستقبلاً أن يعقد فريق عمل منظمة الإنتوساي المعني بالرقابة البيئية بعض اجتماعاته الكبرى على نحو افتراضي. كما وقد استعانت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة لمنظمة الإنتوساي بالخبرات الفنية اللازمة لعقد هذا الاجتماع، وتوصي المنظمات الأخرى التي تفتقر لهذا النوع من الدعم داخليًا أن تفعل ذلك أيضًا لأحداثها الافتراضية.

من منظور بيئي، فإن تنظيم حدث كبير في شكل افتراضي له فائدة واضحة تتجلى في تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يسببها السفر. كما ويسمح هذا التنظيم أيضًا لمزيد من المشاركين بالانضمام، حيث لا توجد حاجة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتغطية تكاليف السفر. ومن الجدير بالذكر أن كيفية إشراك المشاركين في الاجتماع الافتراضي قد شكل التحدي الأكبر لهذا الحدث. وقد قررت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية اختبار تطبيق يتيح للمشاركين إرسال أسئلة إلى أعضاء اللجنة، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة كلمات والإجابة على استطلاعات الرأي المختلفة.

و قد أتى انخفاض التفاعل الشخصي من بين سلبيات التنسيق الافتراضي، بالإضافة إلى أن المشاركين من بعض المناطق قد اضطروا للتضحية بالنوم للانضمام إلى الحدث في وقت انعقاده الفعلي. على الرغم من جميع أدواتنا وأجهزتنا الرقمية، إلا أن كوكبنا الجميل لا يزال مستديرًا!

مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة لمنظمة الإنتوساي تختار الفائزين بالجائزة الأولى لـ أفضل تصور

كان من أبرز أعمال التجمع الافتراضي إطلاق جائزة مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة لمنظمة الإنتوساي

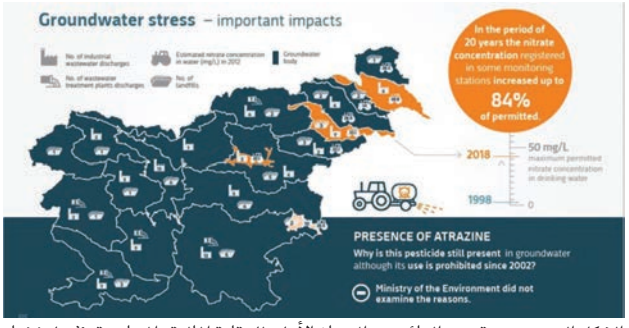

الشكل التوضيحي رقم 1: الفائز من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في سلوفينيا، عن «إجهاد المياه الجوفية: تأثيرات مهمة».

الشكل التوضيحي رقم 2: المشاركة الفائزة من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في إندونيسيا ، حول «التدقيق على الإدارة والتحكم في التلوث في مستجمعات مياه سيتاروم» .

الجديدة – الإلهام في التدقيق البيئي – ومن المقرر أن يتم منح هذه الجائزة في الجمعية كل سنتين. وسيختلف موضوع الجائزة في كل مرة وسيعكس آخر التطورات المعنية بالرقابة البيئية.

اختارت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية الموضوع الأول للجائزة – التصور – لتشجيع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أقطار العالم على إيصال نتائج التدقيق الخاصة بهم بطريقة واضحة وجذابة.

وقد تم اختيار هذا الموضوع من قبل مجموعة العمل من خلال البحث الذي أجرته في عام 2019 حول الرؤى المعنية بالتدقيق البيئي. ومن جانب آخر حدد المشروع البحثي العديد من الاتجاهات الرئيسية: أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقوم بإيصال نتائج التدقيق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مع اعتبار كافة الموظفين كمصادر اتصال وذلك على نحو متزايد، بالاضافة إلى استخدام الرسوم البيانية والتصورات والرسوم التوضيحية لنشر الرسائل بوضوح.

وتلقت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية مشاركات من 12 جهازًا أعلى للرقابة المالية والمحاسبة حول العالم. حكم أعضاء لجنة التحكيم – من المحكمة الأوروبية لمدققي الحسابات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في نيوزيلندا وروسيا والولايات المتحدة – المشاركات المقدمة بناءً على ثراء المحتوى والجاذبية البصرية ومدى تعقيد التنفيذ والوضوح.

وأثنى رئيس لجنة التحكيم، المدير بيتر ولش من المحكمة الأوروبية للمدققين، على جميع المشاركات المقدمة وأعلن عن فوز مشترك بالجائزة لكل من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سلوفينيا وإندونيسيا، وكلاهما قدما تصورات لعمليات التدقيق على جودة المياه.

قدمت سلوفينيا كتيبًا يضم خريطة واضحة وغنية بالمعلومات (انظر الشكل التوضيحي 1)، كما أنشأت إندونيسيا ملصقًا يعرض وفرة من المعلومات بتنسيق بصري جذاب (انظر الشكل التوضيحي 2).

مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للإنتوساي «تتصور» الجلسات

انطلاقاً من روح «مارس ما تدعو إليه» فقد طبقت مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للإنتوساي التصورات على العديد من جلسات الاجتماعات، بما في ذلك حلقة نقاش تضم متحدثين من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الهند وإندونيسيا والولايات المتحدة. أنشأ راوي القصص المرئية في مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية رسوماً توضيحية لعمليات النقاش التي بدورها تبحث في الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والنفايات البلاستيكية والنقل المستدام وتمويل المناخ (انظر الشكل التوضيحي 3).

الشكل التوضيحي رقم 3: تصور حلقة نقاش حول أهداف التنمية المستدامة.

يسر مكتب المراقب والمراجع العام في نيوزيلندا أن يعلن استضافته للمؤتمر الثالث والعشرين للباساي في الفترة من 22 إلى 24 يونيو 2021.

ويأتي العنوان «التأثير من خلال القيادة» ليشكل الموضوع الأساسي للمؤتمر. ويتطلع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في نيوزيلندا والأمانة العامة لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدول الباسيفيك إلى التواصل مع زملائهم في التدقيق في منطقة المحيط الهادئ في وقت لاحق من هذا العام.

الأولاسيف تقدم دورة مجانية عبر الإنترنت حول تدقيقات الأداء

بإمكانكم الآن التسجيل في دورة تدريبية مفتوحة على الإنترنت (MOOC) حول تدقيق الأداء – والتي روجت لها لجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (الأولاسيف)، برئاسة المحكمة الفيدرالية البرازيلية للحسابات – في أكتوبر 2020 .

تقدم هذه الدورة التدريبية المجانية معلومات حول الخصائص الرئيسية لعمليات تدقيق الأداء ودورة تطويرها، بما في ذلك كيفية تطبيق التقنيات المختلفة في مرحلتي التخطيط والتنفيذ. كما تناقش كيفية إعداد تقارير التدقيق ومراقبة إعداد التوصيات. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن المنصة التفاعلية مقاطع فيديو وتمارين وألعاب وحالات عملية ومواد أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن الدورة التي قد تم إعدادها بالتعاون مع وكالة التعاون الألمانية (GIZ) متاحة باللغات الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية، كما ويمكن إكمالها على جلسات متعددة بناء على توافر الطلاب.

يرجى مشاهدة الفيديو الإعلامي باللغة الإسبانية أو البرتغالية أو الإنجليزية لمعرفة المزيد. للتسجيل في الدورة، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمحكمة الفيدرالية للحسابات باللغة الإسبانية أو البرتغالية أو الإنجليزية.

الرحلة الاستراتيجية المميزة للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الصومالي 2017-2020

بقلم محمد عمر، مدير العلاقات العامة، مكتب المدقق العام الصومالي، وجوستين ف. تيلنيس، مدير أعلى، مبادرة الإنتوساي للتنمية، وستيفن إيماسو، مستشار، مكتب آدام سميث إنترناشيونال الاستشاري

تملك العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمر بظروف صعبة إمكانيات هائلة للتطور من أجل تسليم أعمال الرقابة المتوقعة، ولكن غالباً ما تكون عملية تنمية القدرات والتغيير أمراً صعباً. فهل من الممكن للجهاز الأعلى للرقابة في مثل هذه الظروف أن يحقق خطوات كبيرة للأمام خلال عدة سنوات؟ في الصومال، وفي مرحلة ما بعد الصراع، كانت قيادة المدقق العام الحكيمة وتعاون النظراء مع الشركاء الدوليين العامل الرئيسي لتطور أداء الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة. ففي غضون حوالي ثلاث سنوات، تحول مكتب المدقق العام لجمهورية الصومال الفيدرالية (OAGS) إلى مؤسسة تقدم خدمات رقابية ذات جودة وخلال وقت مناسب، وتساهم في الحوكمة الرشيدة وتقديم الخدمات.

دعم الشركاء الدوليين مساعي مكتب المدقق العام الصومالي بهذا الخصوص، سواء بشكل شكل فردي أو تعاوني. منذ عام 2017 قدم كل من السفارة الملكية النرويجية، ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبة للدول الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي-إي) الدعم اللازم. كما قدم البنك الدولي الدعم لمكتب المدقق العام الصومالي من خلال مشروعي تحريك العوائد المحلية (DRM) والإدارة المالية العامة (PFM). وكذلك، قام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي والفني وأشكال أخرى من الدعم من خلال مكتب آدام سميث إنترناشيونال الاستشاري.

تحديات هائلة

في عام 2017، قدمت الحكومة الفيدرالية الصومالية إصلاحات اقتصادية ومؤسسية عامة، وذلك لجعل الصومال مؤهلاً للإعفاء من الديون بموجب مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك). إن مثل هذا الدعم سيسمح للصومال بإعادة الاندماج مع الاقتصاد العالمي لأول مرة منذ عقود. وتم دعوة مكتب المدقق العام الصومالي لوضع أطر مساءلة متينة لضمان استخدام الحكومة للموارد العامة بطريقة فعالة.

ورغم ذلك، فقد واجه مكتب المدقق العام الصومالي تحديات مضنية. ففي أواخر العام 2017، تم تعيين سعادة السيد محمد م. علي مدققاً عاماً، وتولى زمام مؤسسة تعاني من التالي:

إطار عمل قانوني قديم. عمل مكتب المدقق العام الصومالي بموجب التفويضات الممنوحة له وفق قانون 1972، والذي جعله قاضي حسابات – وهو إجراء غير متوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

إطار عمل رقابي قديم. كان مكتب المدقق العام الصومالي يملك تغطية رقابية ضعيفة وذات جودة منخفضة، وافتقر إلى أدلة التدقيق الأساسية بناء على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

دعم مالي وطاقم عمل محدودان جداً. فمن غير تواجد الميزانية المناسبة أو الدعم المالي، لم يستطع مكتب المدقق العام تعيين العدد الكافي من الموظفين لتنفيذ مهام التدقيق بطريقة تتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

أمان محدود في بيئة عالية المخاطر. يعمل مكتب المدقق العام الصومالي في بيئة متقلبة جداً في مقديشو، حيث لا يعتبر الأمن الشخصي أمراً مسلماً به. وحيث يواجه كل من الموظفين والمستشارين في الميدان مجموعة من التهديدات. يعقد مكتب المدقق العام مراجعات أمنية ويتم إخطار فرق التدقيق بهذه المعلومات بشكل يومي ليتمكنوا من أخذ احتياطات السلامة اللازمة قبل البدء بعمليات التدقيق. وتحتوي هذه المعلومات على آخر المستجدات حول أماكن إغلاق الطرق، وأماكن التفجيرات، والتحذيرات المتعلقة بالمناطق المستهدفة، ومن ضمنها الإدارات والهيئات الفيدرالية.

الخطوات الأساسية لمعالجة التحديات

تحت قيادة المدقق العام الجديد، اتخذ مكتب المدقق العام الصومالي خطوات فورية لمعالجة هذه التحديات:

وضع خطة استراتيجية لمدة أربع سنوات للمرة الأولى (2017-2020).

حددت الخطة ستة أهداف استراتيجية – ومن ضمنها إصدار تقارير تدقيق عالية الجودة وخلال وقت مناسب، وبالتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – بالإضافة إلى ما يفوق 30 هدفاً استراتيجياً تم تصميمهم لإضفاء الطابع العصري والحديث على مكتب المدقق العام الصومالي.

وضع قانون تدقيق جديد في عام 2018. في عام 2012، وضع الدستور الانتقالي للصومال مبادئ استقلالية مكتب المدقق العام الصومالي. فإذا تم إصدار قانون التدقيق الجديد، فإنه سيعزز من تفويضات واستقلالية مكتب المدقق العام، وذلك بالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ونموذج ويستمنستر، وهو نموذج شائع الاستخدام بين العديد من أعضاء منظمة الأفروساي للدول الناطقة باللغة الإنجليزية. وتمت الموافقة على القانون من قبل البرلمان، وهو الآن بانتظار اعتماد وتوقيع الرئيس.

حشد دعم الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي. قامت الحكومة الفيدرالية الصومالية بزيادة مخصصات الميزانية التابعة لمكتب المدقق ضمن الحدود التي تسمح بها الموارد المحدودة. كما قام المجتمع الدولي بتوفير الموارد المالية الأساسية، والخبرات، والدعم اللوجستي، وتشمل على إعادة ترميم مقر مكتب المدقق العام ليصبح مبنى حديث.

تطوير قدرات الموظفين للقيام بأعمال التدقيق باستخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وقعت منظمة الأفروساي-إي ومبادرة الإنتوساي للتنمية اتفاقية تعاون لمساعدة مكتب المدقق العام الصومالي على بناء قدراته خلال الفترة من 2018 إلى 2020، وبتمويل من الحكومة النرويجية. وكجزء من هذه الجهود، قامت مبادرة الإنتوساي للتنمية ومنظمة الأفروساي-إي بتدريب المدققين، وتوفير الدعم الفني، ونتيجة لذلك تطورت جودة تقارير التدقيق بشكل كبير. كما قام مكتب المدقق العام بتعديل وترجمة أدلة التدقيق المالي وتدقيق الالتزام، حسب المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك ليتم استخدامها من قبل المدققين.

زيادة التعاون. حصل مكتب المدقق العام الصومالي على الدعم الميداني من المستشارين، وذلك من أجل تطوير جودة تقارير التدقيق، وإبراز أعمال وأنشطة المكتب، وتعزيز المشاركة مع الأطراف ذات العلاقة، والتعاون مع الولايات الفيدرالية الأعضاء في الصومال.

التقدم التاريخي

في عام 2019، أصدر مكتب المدقق العام الصومالي ثلاثة تقارير تدقيق تاريخية لأول مرة: (1) تقرير التدقيق حول البيانات المالية للحكومة الفيدرالية، (2) تقرير تدقيق الالتزام الموحد لجميع جهات القطاع الأمني، (3) تقرير تدقيق الالتزام الموحد لعشرين جهة غير تابعة للقطاع الأمني. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير من خلال الرابط التالي https://oag.gov.so/audit-reports/

تعتبر هذه التقارير إنجازاً هاماً للدولة ولمكتب المدقق العام الصومالي، والتي تم تسليمها بناء على التفويضات الممنوحة له. وقدم مكتب المدقق العام هذه التقارير إلى البرلمان، وأرسل نسخاً منها إلى مكتب الرئيس ومكتب رئيس الوزراء. كما جذبت هذه التقارير اهتمام الشعب والصحافة، والذين يتلهفون بشدة لنقد الحكومة الفيدرالية. وفي منعطف تاريخي حقيقي، اعترفت منظمة الأفروساي-إي بمكتب المدقق العام الصومالي على خلفية قيامه بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

> **إن قيادة المدقق العام القوية والواضحة، والمشاركة مع السلطات ذات الصلة، وقراره بنشر تقارير التدقيق منذ عام 2019، قد عزز مكانة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة**

وأصدر مكتب المدقق العام الصومالي تقارير تدقيق مرة أخرى في عام 2020، وتعتبر هذه سنة ثانية من التقدم. حيث اكتشف المكتب أن البيانات المالية للحكومة الفيدرالية كانت أفضل

السيد محمد م. علي، المدقق العام لجمهورية صومال الفيدرالية، في البيان الصحفي لتقارير التدقيق السنوية لعام 2019 الصادرة عن مكتب المدقق العام الصومالي.

بكثير من السنة السابقة، لأن الحكومة حققت تقدماً من حيث الالتزام بالأساس النقدي لمعايير محاسبة القطاع العام الدولية (IPSAS). إضافة لذلك، ارتفع عدد جهات الحكومة الفيدرالية التي خضعت لتدقيق الالتزام من قبل مكتب المدقق العام إلى 35 جهة، مقارنة بعدد 25 جهة في السنة السابقة.

مكونات النجاح

ساهمت عدة عوامل بالنجاح الذي حققه مكتب المدقق العام الصومالي:

التحول إلى مؤسسة نموذجية. إن مكتب المدقق العام الصومالي يتمسك وبشدة في قيمه الأساسية، ومهمته، وتفويضاته. وإن اكتساب احترام وثقة الأطراف ذات العلاقة كان ومازال أمراً حاسماً في تأدية مكتب المدقق العام لمهامه بسلاسة. كما إن قيادة المدقق العام القوية والبارزة للعيان، والانخراط مع السلطات المعنية، وقرار نشر تقارير التدقيق منذ عام 2019، كلها أمور قد عززت من مكانة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

تركيز الإدارة على الخطة الاستراتيجية وتقديم أعمال التدقيق الأساسية. كان من المهم أن يتم وضع خطة استراتيجية، حيث أنها ساهمت بتوجيه مكتب المدقق العام الصومالي في مواجهة التحديات، وساعدت على تتبع الأداء وبناء علاقات قوية مع الأطراف الأساسية ذات العلاقة. كما عمل كل من الإدارة والموظفين بتفاني لضمان تحقيق مكتب المدقق العام لغاياته وأهدافه. وتضمن ذلك التأكيد على تخصيص العاملين الوقت للقيام بأهم عمليات التدقيق المستمرة. على سبيل المثال، قرر مكتب المدقق العام عدم وضع أي خطط للتدريب أو للزيارات الخارجية خلال النصف الأول من كل سنة، حيث يجب الانتهاء من أعمال التدقيق الرئيسية أولاً.

تعزيز التواصل الإيجابي. سهلت عملية تحسين التواصل مع الأطراف ذات العلاقة من التعاون ومن خلق بيئة مكنت من وجود أطر عمل المساءلة والشفافية، وبذلك زادت من أثر التدقيق. كما تم عقد ندوات سنوية لجميع الأطراف ذات العلاقة في مقديشو، ومن ضمنها جهات حكومية أساسية، والبرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي كبار السن، والإعلام. كما انخرط مكتب المدقق العام الصومالي بحوار بناء مع المحاسب العام حول كيفية إنجاز الحسابات وإعدادها للتدقيق.

إيجاد أوجه التضافر والتعاون بين الشركاء. عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وضع مكتب المدقق العام الصومالي أهمية كبيرة حول مشاركة مختلف الشركاء بطريقة مثمرة وذات شفافية. فيعقد مكتب المدقق العام اجتماعات نصف سنوية مع كل الشركاء، حيث يقوم بتزويدهم بآخر المستجدات حول التقدم المحرز، والتحديات، والخطط. وتضمن هذه الاجتماعات الوضوح والثقة والتعاون، وتساعد على منع ازدواجية الجهود. وكان دعم الشركاء أمراً مهماً في تمكين المؤسسة النامية على الحصول على الثقة اللازمة والسعي نحو أهداف أسمى.

لقد اتخذ مكتب المدقق العام الصومالي خطوات هامة لتعزيز دوره في تطوير الإدارة المالية للحكومة الفيدرالية الصومالية، ويتطلع إلى الاستمرار في إحراز التقدم بهذا الخصوص.

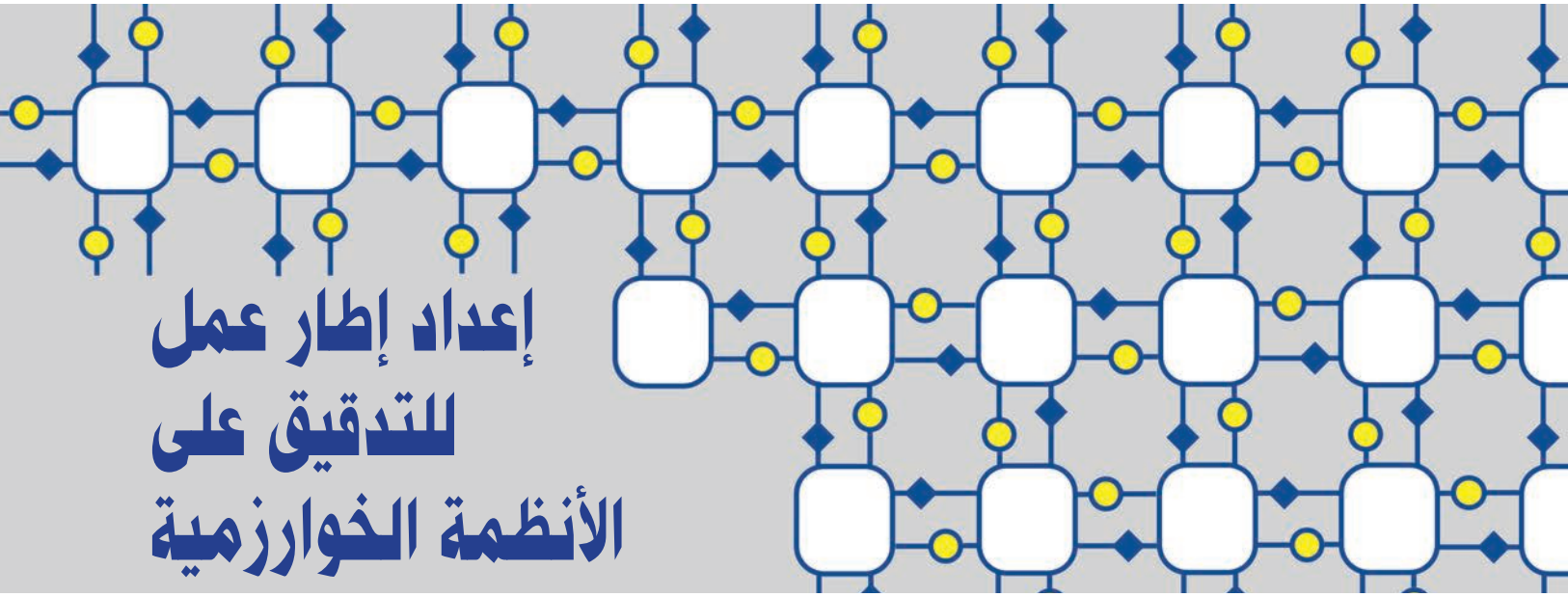

إعداد إطار عمل للتدقيق على الأنظمة الخوارزمية

بقلم: د. إيستر مبير فان ليجسن، وجستن فيرهولست (حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم)، و د. بيتر أوستيرفيك، وميراندا بيركوفسكي (حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم ودرجة الماجستير في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات) من محكمة التدقيق الهولندية

إن الزيادة المطردة في استخدام الأنظمة الخوارزمية (مجموعة القوانين والتعليمات التي تتبعها الأجهزة الحاسوبية في حل المشكلات أو الإجابة على الأسئلة) من قبل القطاع العام الهولندي أدت إلى خلق حاجة لوجود الرقابة، وعليه فقد ازدادت المناقشات العامة بهذا الشأن والتغطيات الإعلامية والمناقشات في البرلمان وبصورة مكثفة، لاسيما بعد أن اتفقت إحدى المحكمات المحلية في لاهاي مع العديد من المنظمات غير الحكومية على أن نظام «SyRI» (وهو أحد أدوات الكشف عن الاحتيال المستندة إلى الخوارزميات) ينتهك أحكام القانون الأوروبي.

كما وأن زيادة الاعتماد على الخوارزميات في إدارة العمليات وتقديم الخدمات في الجهات الحكومية تضع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من كافة أقطار العالم أمام مجموعة من التحديات، حيث يمكن للأنظمة الخوارزمية أن تجعل العمليات الحكومية غامضة أو أشبه بـ «الصندوق الأسود». وفي ظل محدودية الإرشادات المتاحة فإننا نتساءل كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تقييم ما إذا كانت تلك الحكومات تستخدم الأنظمة الخوارزمية استخداما قانونيا ومسؤولا؟

لقد ساهمت محكمة التدقيق الهولندية إسهاماً عملياً ومن خلال تقريرها الصادر في يناير 2021 بعنوان «فهم الأنظمة الخوارزمية» في إثراء المناقشات الدائرة بشأن الفرص والمخاطر المرتبطة باستخدام الخوارزميات من قبل الحكومة، حيث أسهم هذا التقرير في: 1) الكشف عن مدى إدراك الجهات الحكومية الهولندية وسيطرتها على استخدام الأنظمة الخوارزمية في إداراتها الداخلية، 2) تقديم إطاراً للتدقيق يمكن الاستعانة لتقييم المخاطر الملموسة، 3) اختبار مدى الاستفادة من إطار التدقيق.

هذا وقد تمثل الغرض النهائي من مشروع محكمة التدقيق الهولندية في تمهيد الطريق لاستخدام الأنظمة الخوارزمية من قبل الحكومة استخداما مسؤولا، وقد جاء هذا المقال ليرسم لنا نتائج هذا التقرير وتأثيراته.

أهم الأنظمة الخوارزمية البسيطة والجاري استخدامها حالياً

وجدت محكمة التدقيق الهولندية أن الأنظمة الخوارزمية –سواء التنبئية منها أو النظرية– التي تستخدمها الحكومة الهولندية حاليا في اتخاذ قراراتها التي تؤثر على المواطنين والأعمال تعد أنظمة بسيطة إلى حد ما، حيث تستخدم الحكومة تلك الخوارزميات في إدارة عملياتها وتقديم ما لديها من خدمات، ومنها على سبيل المثال خدمات إرسال البريد بصورة جماعية وباستخدام الأنظمة الآلية، إلى جانب الانتقاء الأولي لطلبات الاستحقاقات. وعلى الرغم من ذلك، قد تمتاز بعض الأنظمة الخوارزمية بكونها أكثر ابتكارا وتتضمن تقنيات الذكاء الاصطناعي. لقد قامت الوزارات ومنظمات التنفيذ على غرار وكالة تأمين الموظفين وبنك التأمينات الاجتماعية بتزويد محكمة التدقيق الهولندية وبناءً على طلبها بعشرات الأنظمة الخوارزمية للتدقيق عليها، ولم تجد محكمة التدقيق الهولندية من بين تلك الأنظمة الخوارزمية أي نظام يستند على التعليم الذاتي بصورة كاملة (ويقصد بذلك الأنظمة الخوارزمية التي تعمل على تطبيق السياسات دون الحاجة للتدخل من قبل العنصر البشري).

ولعل أحد التحديات التي واجهتها محكمة التدقيق الهولندية في عقد عملية التدقيق هذه تمثلت في تحديد المصطلحات والتعريفات بصورة واضحة، إذ يمكن أن تكون لبعض المصطلحات كـ «الصندوق الأسود» و «محايد» و«نظام خوارزمي» عدة تعريفات تختلف كلياً عن بعضها وفقاً لخلفية الأفراد، سواء كانت في مجال القانون أو الحوكمة أو تقنية المعلومات أو علم البيانات، ولم ترغب

محكمة التدقيق الهولندية بالخوض في النقاشات الأكاديمية بشأن تلك التعريفات، إلا أنه كان لا بد من إيجاد فهم واضح ومحدد للمسألة التي يتم التدقيق عليها ومعايير الجودة المتبعة في ذلك. وعليه، فقد قامت محكمة التدقيق الهولندية بعقد جلسات عصف ذهني ساعدت المختصين من مختلف المستويات الحكومية والأكاديميين ومنظمات التدقيق على التوصل إلى فهم مشترك لتلك المصطلحات.

إطار التدقيق الخاص بالأنظمة الخوارزمية

قامت محكمة التدقيق الهولندية بإعداد إطار للتدقيق يمكن للحكومة ومنظمات القطاع الخاص الاستعانة به في تقييم مدى استيفاء الأنظمة الخوارزمية المستخدمة لديها لمعايير الجودة المحددة، ولقياس ما إذا كانت المخاطر المترتبة قد جرى تحديدها والحد من آثارها بالشكل المناسب، ولذا فقد عملت محكمة التدقيق الهولندية على إعداد هذا الإطار ليكون أداة عملية ونقطة الانطلاق لمواجهة التحديات التي تقف أمام المدققين في عملية تقييم الأنظمة الخوارزمية، وقد جرى وصف الإطار في التقرير وهو متاحاً بصيغة Excel، وبالتالي يمكن للمستخدمين تصفية وانتقاء الأسئلة التي ترتبط بفئات ومبادئ معينة، كمبادئ العدالة والمساءلة على سبيل المثال.

في إعدادها لهذا الإطار، قامت محكمة التدقيق الهولندية بالاستعانة بمدخلات وإسهامات الخبراء إلى جانب أطر التدقيق الأخرى، حيث تضمن الإطار إجراءات حماية البيانات العامة (GDPR) - وهو أحد القوانين الصادرة عن الاتحاد الأوروبي - والذي يقدم بالفعل إطاراً للتعامل مع البيانات الشخصية الحساسة، كما اشتمل على إطارات العمل الخاصة بالحوكمة والرقابة العامة على تقنية المعلومات (ITGC). فضلاً عن ذلك، يعمل هذا الإطار على تقييم أحد الأنظمة الخوارزمية المتعلقة بـ «الركائز» التالية:

- الحوكمة والمساءلة.
- النماذج والبيانات.
- الخصوصية.
- جودة الرقابة العامة على تقنية المعلومات، على سبيل المثال حقوق الاطلاع/الدخول وضوابط الدعم الاحتياطي.
- الأخلاقيات وآداب المهنة.

لقد ثبت أن مهمة إعداد ركيزة «النماذج والبيانات» تعد هي الأصعب من نوعها، حيث أن الغالبية العظمى من الابتكارات التي تعتمد على استخدام الأنظمة الخوارزمية تقع ضمن هذه الفئة، كما تتناول معايير النماذج والبيانات أسئلة حول جودة البيانات إلى جانب تطوير النموذج الذي تقوم عليه الخوارزمية واستخدامه وصيانته.

لا يخفى عليكم أن هنالك قلق مشروع لدى العامة بشأن استخدام الأنظمة الخوارزمية بصورة تتنافى مع الأخلاقيات وآداب المهنة – مثل إتخاذ القرارات بصورة مستقلة وبتحيز - إلا أن هذه المسألة غالباً ما يتم مناقشتها نظرياً، وعليه فقد اعتمدت محكمة التدقيق الهولندية في إطارها على «المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة» الصادرة عن المفوضية الأوروبية من خلال فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي، حيث عملت محكمة التدقيق الهولندية على الربط بين هذه المبادئ التوجيهية مع المخاطر الملموسة التي نصت عليها الركائز الأخرى.

اختبار عملي على ثلاث أنظمة خوارزمية

رغبة منها في الوقوف على مدى الاستفادة من إطار التدقيق الجديد، قامت محكمة التدقيق الهولندية باختبار إطارها على ثلاث أنظمة خوارزمية تستخدمها الحكومة حالياً، وقد وقع الاختيار على الأنظمة الخوارزمية الأكثر تأثيراً على المواطنين والتي لديها آثاراً أخلاقية وعلى درجات مختلفة من التعقيد التقني، حيث تتراوح ما بين البسيط نسبياً (كأشجار القرار) والمعقد (كالشبكات المحايدة لتقنية التعرف على الوجوه)، وعلى الرغم من اختلاف تلك الأنظمة الخوارزمية إلا أن محكمة التدقيق الهولندية قد تمكنت من تقييم مخاطرها باستخدام إطار التدقيق. ومن الدروس الهامة المستفادة من هذا الاختبار أن الخوارزمية الواحدة لا تعد في معزل عن غيرها من العمليات التقنية الجارية داخل الجهات الحكومية، بل تقع ضمن مجموعة متنوعة من الخوارزميات يتم استخدامها من قبل مختلف الأفراد وعلى مدى مراحل مختلفة من العملية، ولذا فإن محكمة التدقيق الهولندية توصي بأن تكون أفرقة العمل المعنية بالتدقيق على الأنظمة الخوارزمية ذات تخصصات متعددة بما يسمح لها بتقسيم المهام وبالتالي الحصول على صورة متكاملة للعملية.

تأثير التقرير

لقد تفاجأت محكمة التدقيق الهولندية بالشعبية التي حصدها التقرير على الصعيدين المحلي والعالمي، فبعد يومين من نشر تقريرها قامت محكمة التدقيق بتنظيم ندوة عبر شبكة الإنترنت لعرض أبرز نتائج التدقيق وعقد مناقشة حول الاستخدام المسؤول للأنظمة الخوارزمية من قبل الحكومة، حيث شارك في هذه الندوة متحدثين منهم أمين المظالم الوطني وممثلي مجلس الدولة ووكالة الاتصالات اللاسلكية وخدمة تدقيق الحكومة المركزية، كما استقطبت الندوة ما يفوق 300 مشارك.

جدير بالذكر أن محكمة التدقيق الهولندية تدير حالياً مناقشات بشأن وضع ضوابط وضمانات للأنظمة الخوارزمية، حيث تعمل محكمة التدقيق جنباً إلى جنب مع غيرها من منظمات التدقيق، على غرار ADR والمعهد الهولندي الملكي للمحاسبين المعتمدين NBA والجمعية المهنية لمدققي تقنية المعلومات في هولندا (NOREA)، والتي تتوق للبدء في عملية التدقيق على الأنظمة الخوارزمية إلا أنها تقف عاجزة أمام ما تواجهه من الافتقار إلى المنهجيات والتوجيهات، ولذا فقد رحبت تلك الجهات بالإطار الذي أعدته محكمة التدقيق الهولندية وجعلت منه نقطة انطلاقة قيمة لمساعيها، كما تقدمت مجموعة من الوزارات الحكومية ومنظمات السياسات بدعوة محكمة التدقيق الهولندية لمناقشة الضوابط والضمانات التي تكفل الاستخدام المسؤول للأنظمة الخوارزمية. فضلاً عن ذلك، قامت محكمة التدقيق الهولندية بعرض بحثها أمام المدققين من الأجهزة الرقابية الأخرى، ومازالت تتطلع لمواصلة تلك المناقشات المثمرة.

الآراء والتعقيبات

يسر محكمة التدقيق الهولندية دعوة غيرها من الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لاستخدام هذا الإطار في التدقيق على الأنظمة الخوارزمية ومن ثم مشاركة تجاربها وتعقيباتها مع محرري هذا المقال عبر البريد الإلكتروني algoritmes@rekenkamer.nl.

المجلة الدولية

للرقابة المالية الحكومية